التقرير السنوي

2015

نجني معكم
ثمار التفوّق

تفوَّق

بنك الاردن Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
• مجلس الإدارة	8
• كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
• تقرير مجلس الإدارة 2015	14
• البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	38
• البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2015	106
• الحاكمية المؤسسية	134
• الإفصاح والشفافية	162
• شبكة فروع بنك الأردن	164

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13،

رأس المال المكتتب به 155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Call Center: 06 580 77 77

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ ولي العهد
الأمير حسين بن عبداللّه الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات اعتباراً من 2015/07/30
السيد حسام راشد رشاد مناع اعتباراً من 2015/07/30
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/07/30

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري لغاية 2015/06/14
السيد جان جوزيف عيسى شمعون لغاية 2015/06/23
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2015/07/30

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام،،،

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في لقائنا السنوي لأقدم لكم القوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 2015/12/31 ونستعرض معكم أبرز الإنجازات والنتائج التي تحققت في عام 2015 من خلال التقرير السنوي الخامس والخمسين لبنك الأردن.

لقد شهد عام 2015 جملة من التطورات والتحولات النوعية الهامة التي أصابت البيئة الاقتصادية المحلية، حيث أنهى الأردن برنامج الاستعداد الائتماني الذي تم تطبيقه مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2012 – 2015)، ونجح بفضل حكمة قيادته السياسية الرشيدة بتجاوز المُنعطف الدقيق الذي أنتجته المتغيرات والصراعات الجيوسياسية، والتحديات الإقليمية الصعبة التي عصفت بالمنطقة تاركةً وبكل أشكالها آثارها المباشرة على الأردن في الاقتصاد والديموغرافيا وسوق العمل. واستطاع الأردن مواصلة تسجيل معدلات نموّ مستقرة كأحد أبرز مكتسبات برنامج الاستعداد الائتماني، حيث بلغ معدل النموّ في الناتج المحليّ الإجماليّ بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 حوالي 2.3%، وبنسبة 2.9% و3.7% لعامي 2015 و2016 على التوالي بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وتم تخفيض نسبة العجز في موازنة الحكومة المركزية (بعد المنح) إلى إجمالي الناتج المحليّ الإجماليّ من 8.3% في عام 2011 إلى 2.3% في عام 2014. إضافةً إلى نجاح الحكومة في طرح سندات يورو بوند في الأسواق العالمية لتمكينها من مواجهة التحديات المتسارعة التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي العام وتمويل النفقات والخدمات المتزايدة في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والمياه، وتعزيز عملية التصحيح وتحقيق التوازن بين الدّين العام الداخلي والخارجي بهدف عدم مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعه من خلال السوق المحلية.

وعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه لا زال يعاني من الاختلالات الهيكلية المتراكمة والتقليدية، كصغر حجم الاقتصاد وارتفاع المديونية وشح الموارد وضعف القدرة التنافسية في خلق بيئة استثمار جاذبة، إضافةً لمعضلتي الفقر والبطالة. ويبرز ذلك بوضوح في ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 ليصل إلى 13.8% مقابل 11.4% خلال نفس الفترة من عام 2014. كما وسجل رقم صافي الدّين العام 22.8 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 مرتفعاً بنسبة 11% عن مستواه في نهاية عام 2014، وبما يعادل 84.1% من الناتج المحليّ الإجماليّ المقدر لعام 2015. وتأتي مجموعة العوامل المتصلة بالبيئة التشريعية من حيث التعديل على نسبة الضريبة في قطاع البنوك، والتعارض في بعض التشريعات والتعليمات الناظمة، وتراجع الاستثمار العقاري نتيجة السياسات والإجراءات المتّخَذة من الجهات المعنية، وانحسار سوق الائتمان في الجسم المصرفي نتيجة انخفاض الطلب على التسهيلات، لتضيف حملاً إضافياً وتحدياً جديداً علينا مواجهتُه.

وعلى صعيد آخر واصلت المؤشرات الاقتصادية الأخرى أداءها الإيجابي فسجلت احتياطياتُ المملكة من العملات الأجنبية مستويات مريحةً وصلت إلى حوالي 13.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015 مقابل 14.1مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014. كما انخفض معدل التضخم بنسبة 0.9% خلال عام 2015 مقارنةً بارتفاعه بنسبة 2.9% خلال عام 2014. وفيما يتعلق بعام 2016 فإننا ننظر بإيجابية لفرص تحسن الأداء الاقتصادي من خلال ما تمخّض عنه مؤتمر لندن للمانحين من حيث المنح المقدمة بواقع 2.1 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، وقروض ميسرة بواقع 1.9 مليار دولار لسد عجز الموازنة، وكذلك استثناء الصادرات الأردنية من شروط قواعد التصدير لأوروبا.

وفي سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي وبهدف إنشاء بيئة اقتصادية ومصرفية تسهم في تعزيز النموّ الاقتصادي وتقود عجلة التنمية المستدامة؛ قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2015 بطرح حزمة من الإجراءات النوعية، يذكر منها تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بهدف تحسين إدارة السيولة لدى البنوك وتعزيز فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان وسلف متوسطة الأجل للبنوك لعدد من القطاعات الاقتصادية. كما تم تخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين خلال عام 2015، وبلغ التخفيض 25 نقطةَ أساس في كل مرة، وذلك بهدف تفعيل نشاط الإقراض بتكلفة منخفضة وتعزيز الإنفاق المحلي بشقّيْه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النموّ الاقتصادي. كما استمر البنك المركزي الأردني بالتعاون مع البنوك الأردنية منَ خلال مجلس المدفوعات الوطني في تطوير وإعادة هيكلة نُظُم الدفع والتسويات الإلكترونية في الأردن في سبيل الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني، وذلك من خلال التشغيل البَيْنيّ لأنظمة الدفع ووضع الأُطُر القانونية الشاملة لتعزيز الاشتمال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة.

وانتقالاً إلى المشهد العالمي نرى أن تباطؤ النموّ وضعف الطلب في اقتصاديات الدول المنتجة، إضافةً إلى تداعيات انخفاض أسعار النفط بآثارها المتباينة، قد تكون هي العوامل المؤثرة في تسيير مُحرّكات واتجاهات الاقتصاد العالمي للعام 2016. فعلى الرغم من التقديرات بأن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.1% في عام 2015، وبنسبة 3.6% في عام 2016؛ حيث لا تزال العوامل الأساسية الدافعة للتسارع التدريجي في وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة كما هي دون تغيير، بفعل الأوضاع المالية الميسّرة، وازدياد قوة التعافي المحدود في منطقة اليورو، وانخفاض أسعار النفط، وأسعار السلع الأولية وتَحسُّن الثقة والأوضاع في سوق العمل، وتَحسُّن النموّ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، إلا أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاديات العالم لن يكون بمعزل عما يجري في العالم، سيما وأن الإنفاق الحكومي فيه سيكون له تأثيرٌ محدودٌ على معدلات النموّ نظراً لكون السياسة المالية في الولايات المتحدة هي ليست توسعية ولا هي انكماشية، وقد يستمر بنك الاحتياطي الفدرالي في تنفيذ سياسة التشديد النقدي، في حين يمكن لأغلب البنوك المركزية الأخرى، خاصة في منطقة اليورو واليابان، بتيسير سياستها النقدية أكثر.

السادة المساهمين الكرام،،،

إن مؤسستكم هذه بمركزها المالي القوي والمتين استطاعت، وعلى مدى الأعوام الأخيرة بكل تحدياتها، بأن تكون على قدر التحدي بل وأكثر، يدعمها في ذلك رؤيتُها المنهجة والموضوعية، وتطبيقها للسياسات النوعية والحكيمة في إدارة الموجودات والمطلوبات، والسعي المتواصل لرفع كفاءة وجودة محفظتها الائتمانية والاستثمارية من خلال التوظيف الفعّال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفقاً لمتغيرات الأسواق التي تعمل فيها.

لقد أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في عام 2015 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 40.8 مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 13.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. ويأتي هذا الانخفاض المتوقّع نتيجة ارتفاع بند ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحد، والذي يعود أهم أسبابها إلى ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على قطاع البنوك من 30% عام 2014 إلى 35% اعتباراً من بداية عام 2015، وإطفاء موجودات ضريبية مؤجلة. وعلى الرغم من تباطؤ قطاع الشركات نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار التي لا زالت تشهدها المنطقة وتأثّر النشاط التصديري نتيجة إغلاق الأسواق المجاورة كالعراق وسورية وارتفاع كلف النقل إلى هذه الأسواق، حيث سجلت الصادرات الكلية تراجعاً بنحو 6.1% خلال فترة العشرة شهور الأولى من عام 2015 مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق 2014. إلا أن البنك عوض ذلك بالنمو في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الأخرى، ولكن توجه الحكومة للاقتراض الخارجي أدى إلى انخفاض بند استثمارات البنك في السندات والأذونات الحكومية، وبالتالي انخفاض الفوائد المقبوضة عليها بشكل ملموس. وبالرغم من ذلك فقد استمر إجماليّ الدخل بالمحافظة على نفس مستواه المتحقق في عام 2014 فبلغ 125.2 مليون دينار. هذا ويذكر أن إجماليّ الدخل قد تأتّى معظمه من الإيراد التشغيليّ للبنك؛ حيث شكّل صافي إيراد الفوائد والعمولات ما نسبتُه 88.9% من إجماليّ الدخل، وذلك نتيجة تحسن وكفاءة إدارة موجودات ومطلوبات البنك، مما يعكس متانة القوة الإيرادية له.

أما على صعيد مصادر واستخدامات الأموال، فقد وصل إجماليّ ودائع العملاء إلى 1,564.9 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 3.9% مقارنةً بنهاية عام 2014، وذلك بما يلبي متطلبات الاحتياجات التمويلية للعملاء إلى جانب متطلبات السيولة للبنك. وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) من 1,100.6 مليون دينار إلى 1,142.2 مليون دينار وبنسبة 3.8% مقارنةً بنهاية عام 2014. وقد استمر البنك في سياسة تواصله مع العملاء وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفيـــة. ومحصلةً للتغيّر في بنود المركز المالي فقد وصلت موجودات البنك إلى 2,206.2 مليون دينار بارتفاعٍ بلغت نسبته 0.7%. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى 362.2 مليون دينار وبنسبة 7.9% مقارنة بالعام 2014.

لقد حقق البنك مستويات أداء إيجابيةً على صعيد نسب الملاءة المالية والتوظيفات وكفاءة إدارة الأصول، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.2% وبما يفوق الحد الأدنى المطلوب من البنكِ المركزي الأردني والبالغ 12% ولجنة بازل II البالغ 8% وبما يعكس جودةَ قيمتِه المستدامة. كما استمر البنك في المحافظة على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية لديه، وهذا يظهر بشكل جليّ من خلال انخفاض نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) حيث بلغت 5.94% في نهاية عام 2015 مقابل 7.21% في نهاية عام 2014. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا الجانب نسبة تغطية مخصّص التدنّي لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات والتي بلغت 101.2% مقابل 101.9% لعام 2014. هذا وقد تم تجنيب مخصصات بمبلغ 15.1 مليون دينار على قائمة الدخل لمواجهة محفظة الديون غير العاملة ومحفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، مقارنةً بمبلغ 15.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. إضافةً إلى رصد مخصص لتدنّي العقارات التي آلت ملكيتها للبنك بحوالي 3.9 مليون دينار، علماً بأن هذه العقارات حسب المعايير الدولية للتقارير المالية لا يترتب عليها تدن، حيث بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 86 مليون دينار كما في نهاية العام 2015. وقد تم رصد هذا المخصص التزاماً من البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني الذي فرض علينا قيد مخصصات إضافية مقابل هذه العقارات بمبلغ 1.4 مليون دينار لعام 2015 لفروع الأردن، ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية التي فرضت علينا قيد كامل قيمة العقارات المستملكة مرة واحدة وبمبلغ 2.5 مليون دينار لعام 2015.

وعلى مستوى مؤشرات الكفاءة فقد سجل العائد على متوسط الموجودات 1.9% في نهاية عام 2015 مقارباً لما كان عليه بواقع 2.2% عام 2014، وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفيّ الأردنيّ، وسجّل العائدُ على متوسط حقوق مساهمي البنك 11.7% في نهاية عام 2015 مقابل 14.4% في نهاية العام الماضي 2014. وهذا التغير يعود إلى ما ذكر سابقاً في بند الدخل. هذا وقد استمر البنك في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تجاوزت النسب المحددة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لمجموعة بنك الأردن 131.8% كما في نهاية عام 2015 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني.

وتأسيساً على قوة المركز المالي لبنك الأردن ونتائجه المالية وإنجازاته المتحققة على مدى السنوات الماضية فقد عمل البنك على دراسة وتقييم فرص وجدوى الانتشار في أسواق عربية جديدة. وتمثل أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال استهداف الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي الأردني والبنك المركزيّ البحرينيّ لتأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة "Conventional Wholesale Bank"، حيث تُمثّل مملكةُ البحرين أحد المراكز المالية الرئيسة في دول الخليج العربي.

السادة المساهمين الكرام،،،

لقد استمر بنك الأردن في العمل بنهج التطوير المستمر ومواكبة أفضل الممارسات العالمية في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء والارتقاء بالأداء على كافة المستويات التنظيمية والتشغيلية والموارد البشرية وبيئة العمل، وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية. وفي هذا المجال عمل البنك على تطوير استراتيجيته التسويقية وإضافة منتجاتٍ جديدةٍ بمزايا وخصائص إضافية مكّنت البنك من الوقوف على الاحتياجات الفعلية لعملائه ورغباتهم وتلبيتها.

وفي سبيل مواكبة البنك لآخر المستجدات الحديثة في مجال الأنظمة التكنولوجية فقد استمر البنك في إنجاز عدد من مشاريع الأنظمة الآلية التي تُعنى بتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وإدارة العلاقة مع العملاء، وتطوير أساليب العمل. وفي ذات السياق، وبهدف الارتقاء بأنظمة عمليات الدفع ضمن قنوات البنك الإلكترونية، قام البنك بالدخول كشريك في شركة الحلول المالية لخدمات الدفع بالهاتف النقّال بما يتيحُ الاستفادة من تطوير المنتجات المقدمة من القنوات الإلكترونية. وفي إطار تطبيق استراتيجية البنك المتمثلة في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة والأمان لعملاء البنك، فقد قام البنك بتطوير بيئة العمل والأنظمة الآلية وسياسة أمن المعلومات بما يتوافق مع متطلبات معايير PCI، وحصل البنكُ على شهادة "PCI-DSS " (الإصدار الثالث) من مجلس أمن البطاقات العالمي.

وفي إطار سعي البنك الدائم لتنويع مصادر استثماراته وتنمية أعماله فقد استهدف البنك التوسّع في خدمات الحفظ الأمين، لتشمل السوق الفلسطيني، حيث سيعمل البنك على إطلاقها عام 2016 تلبيةً لمتطلبات المحافظ والصناديق الاستثمارية الأجنبية في فلسطين. ويدعم ذلك حصول البنك على مراتب متقدمة في استطلاعين عالميّين تم اصدارهما من مجلتي "Global Custodian" و"Global Investor"، مما يؤكد جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال متفوقاً على عدد من البنوك الرائدة في المنطقة.

على صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، حيث تم تأسيس دائرة مستقلة لإدارة مخاطر محافظ الائتمان تُعنى بدراسات السوق وتحليل المحافظ الائتمانية، بالإضافة إلى إعداد واعتماد سياسة مستقلة لإدارة مخاطر الائتمان. هذا وقد تم مراجعة وتعديل واعتماد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة لمواكبة آخر المستجدات بهذا الخصوص. ومن ناحيةٍ أخرى فقد عمل البنك على مراجعة وتعديل سيناريوهات الأوضاع الضاغطة وإجراء الاختبارات وفقاً لملف مخاطر البنك وطبيعة عمله.

كما أولى البنكُ أهميةً خاصةً لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها ووفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركائز مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

وعلى صعيد الارتقاء بموارد البنك البشرية واصل البنك استثماره بالقوى البشرية وتطبيق برنامج العمل الاستراتيجي لتطوير إدارة الموارد البشرية. وخلال عام 2015 تمّ الانتهاء من تصميم وإعداد نطاق وقاموس الجدارات الوظيفية بما فيها الجدارات الأساسية والقيادية (Core & Leadership Competencies) على مستوى جميع الدرجات الوظيفية في البنك، الأمر الذي سيسهمُ في تطوير عملية التوظيف والتدريب والتقييم وتحقيق الأهداف المطلوبة.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا في بنك الأردن نحرص على الارتقاء بأساليب العمل وتحقيق متطلبات العملاء، وتنويع الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائنا في سبيل المحافظة على المكتسبات المتحققة ومركز البنك التنافسيّ. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين في المشهد الإقليمي وتأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية في الأردن والمنطقة، فإن استراتيجيتنا في بنك الأردن ستُبقي الباب مفتوحاً لجميع الخيارات والاحتمالات وسيسعى البنك للاستفادة من فرص النموّ أينما وجدت مرتكزاً على قوة مركزه المالي ومتانة قاعدته الرأسمالية. ونأمل بأن يحمل عام 2016 في طياته أملاً في تحسن الوضع المضطرب في المنطقة بما يسهم في نمو وازدهار النشاط الاقتصادي في الأردن.

واستناداً إلى نتائج البنك المتحققة لعام 2015، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ 31.02 مليون دينار، ورفع رأسمال البنك بمبلغ 44.9 مليون دينار عن طريق رسملة الاحتياطي الاختياري وجزء من الأرباح المدوّرة وتوزيعها أسهم منحة مجانية ليصبح رأسمال البنك 200 مليون دينار/سهم، وتدوير المتبقي من الأرباح المدوّرة للأعوام القادمة.

وفي ختام هذا اللقاء، أتقدم بشكري باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لعملائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك. واسمحوا لي أن أعبّر عن بالغ تقديري للجهود الحثيثة والعمل الجاد الذي بذله أعضاء مجلس إدارة البنك وكافة موظفي بنك الأردن لتفانيهم وعملهم الدؤوب لتحقيق النتائج والإنجازات المستهدفة واحداً تلو الآخر. كما ونكرر شكرنا لكافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة

2015

الأداء الاقتصادي **2015**

الأنشطة والإنجازات **2015**

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة **2015**

أهداف خطتنا المستقبلية **2016**

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية **2015**

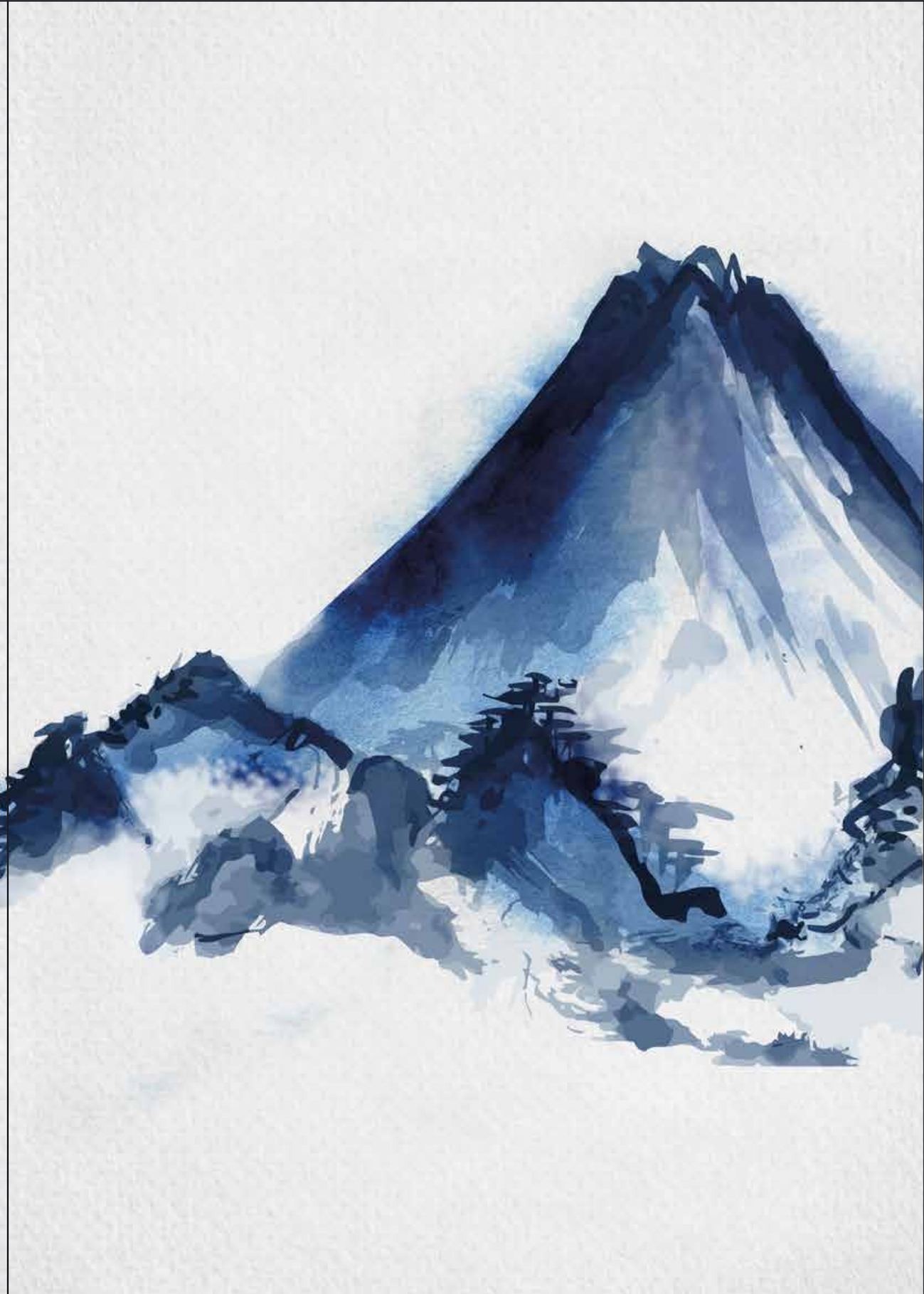

الأداء الاقتصادي 2015

برهن الاقتصاد الأردني خلال سنة 2015 قدرته على الاستمرار بتحويل التحديات التي مر بها على مدى السنوات الثلاث السابقة 2012 - 2014 إلى فرص وإنجازات حقيقية، من خلال مضيه قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تم تبنيها مؤخراً، وكل ذلك بهدف زيادة معدلات النمو الشامل والمستدام وإيجاد المشاريع في القطاعات ذات القيمة المضافة المولدة لفرص العمل للأردنيين ضمن إطار مستقر للاقتصاد الكلي وبيئة أعمال منافسة. رافق ذلك إقرار الإجراءات الإصلاحية في مجال تعزيز وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، إضافةً إلى إقرار وتبني عدد من التشريعات الرئيسة أهمها قانون الاستثمار وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تم إضافة أنشطة خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الحوافز والإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار ليصبح القطاع التاسع الذي يستفيد من هذا القانون، كما منحت التعديلات المقرة على قانون الاستثمار مزايا إضافية لقطاع نقل الركاب وتمديد فترة الإعفاء للمشاريع الاستثمارية التي لم تستكمل التنفيذ خلال مدة الإعفاء في التشريعات السابقة، وإعفاء النشاط التجاري في المناطق الحرة من ضريبة الدخل ومنح إعفاءات للشركات الناتجة عن اندماج شركات التأمين. رافق ذلك نجاح الأردن بكسب ثقة الاقتصاد العالمي وقيامه بطرح سندات في الأسواق العالمية بكفالة الحكومة الأردنية، وتم تغطيتها نتيجة الإقبال الكبير من المستثمرين العالميين وبواقع 5.2 مرة من قيمة الإصدار. حيث تنسجم هذه الاصلاحات مع الخطة العشرية للإصلاح لغاية سنة 2025 والتي أُقرت بتوجيهات ملكية سامية وتمثل خارطة طريق لكيفية النهوض بالأداء الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة.

وفي ضوء استمرار نهج الإصلاح والتطوير استمرت مؤشرات الاقتصاد الكلي بتحقيق معدلات نمو ثابتة ووفق المتوقع لها، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.1% في نهاية سنة 2014. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطؤاً في النمو فوصل إلى ما نسبته 2.3% مقابل نمو نسبته 3% خلال الفترة ذاتها من سنة 2014. ويعود ذلك إلى تأثر حركة الاستثمار والتجارة باستمرار تداعيات الاضطرابات الإقليمية. وتراجع المستوى العام للأسعار مقيساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لسنة 2015 بنسبة 0.9% مقابل ارتفاع نسبته 2.9% لسنة 2014. كما بلغ معدل البطالة حوالي 13.8% في نهاية الربع الثالث من سنة 2015 مقارنة بمعدل بلغ 11.4% في نهاية الربع الثالث من السنة الماضية 2014. وحافظت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني على مستويات مريحة فسجلت حوالي 13.9 مليار دولار في نهاية سنة 2015، بانخفاض طفيف بلغت نسبته 1.4% مقارنةً بمستوياتها في نهاية سنة 2014.

وتشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك إلى 32.6 مليار دينار في نهاية سنة 2015. كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية سنة 2015 إلى حوالي 21 مليار دينار، شكل رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (المقيم) منها حوالي 18 مليار دينار. وانخفض عجز الميزان التجاري، الذي يمثل الفرق بين الصادرات الكلية والمستوردات بنسبة 12.8% ليبلغ 7,451.9 مليون دينار. كما سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,135.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من سنة 2015 مقابل ما نسبته 9.9% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. هذا وقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج في نهاية العشرة شهور الأولى من سنة 2015 بنسبة 1.9% لتصل إلى حوالي 2.3 مليار دينار. فيما سجل حجم التداول في قطاع العقار خلال سنة 2015 انخفاضاً بنسبة 2% مقارنةً بمستواه المسجل في سنة 2014 ليصل إلى 7.6 مليار دينار. وشهدت عائدات المملكة من الدخل السياحي (مقبوضات السفر) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2015 انخفاضاً بنسبة 7.6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2014 لتصل إلى حوالي 2.7 مليار دينار.

وقد سجل صافي الاستثمار المباشر في المملكة تدفقاً للداخل بمقدار 608.9 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 مقارنة مع حوالي 1,061.9 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من سنة 2014. وقد شهد صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الأول من سنة 2015 ارتفاعاً بحوالي 2 مليار دينار وبنسبة 9.9% عن مستواه في نهاية سنة 2014 مشكلاً ما نسبته 83.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2015.

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تباطؤاً في الأداء خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 وذلك بفعل استمرار تأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة بحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي السائدة في دول الإقليم، حيث سجل نمواً بنسبة 2.3% مقابل نمو نسبته 3% خلال الفترة ذاتها من سنة 2014، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق القطاعات الاقتصادية تفاوتاً واضحاً في أدائها، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة. أهمها قطاع "الصناعات الاستخراجية" الذي نما بنسبة 16.8% مقابل نمو بنسبة 14.1% في الفترة ذاتها من سنة 2014، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة بلغت 8.6% مقابل نمو بنسبة 4.4% في نفس الفترة من سنة 2014، وقطاع "النقل والاتصالات" الذي نما بنسبة 3% مقابل نمو بنسبة 1.8% خلال الفترة ذاتها من سنة 2014، وقطاع "خدمات المال والتأمين" نما بنسبة 3.8% مقابل نمو بنسبة 2.7% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2014.

ونما قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" بنسبة 2.4% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 مقابل نمو بنسبة 1.9% خلال نفس فترة المقارنة من سنة 2014. هذا وقد سجل قطاع "منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح" نمواً بنسبة 6.3% مقابل نمو بلغت نسبته 6.1% خلال نفس فترة المقارنة.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2014، حيث نما قطاع "التجارة والفنادق والمطاعم" بنسبة 0.9% مقابل نمو بنسبة 4.3%، وسجل قطاع الزراعة نمواً بنسبة 0.7% مقارنةً بنمو بلغ 3%، وقطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية" سجل نمواً بنسبة 4% مقابل نمو بلغ 5% خلال فترة المقارنة المشار إليها في بداية الفقرة.

في المقابل حافظ قطاع "الصناعات التحويلية" على نفس مستوى النمو المتحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2014 فحقق نمواً بنسبة 1.5% في نهاية الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015. في حين سجل قطاع الإنشاءات انخفاضاً بنسبة 2.7% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2015 مقابل نمو بلغ 7.8% خلال نفس الفترة من سنة 2014. وفيما يتعلق بمعـــدل التضخم فقـد انخفض خـلال سنة 2015 بنسبة 0.9% مقارنةً مع ارتفاع بلغ 2.9% خلال سنة 2014.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2011 - 2015

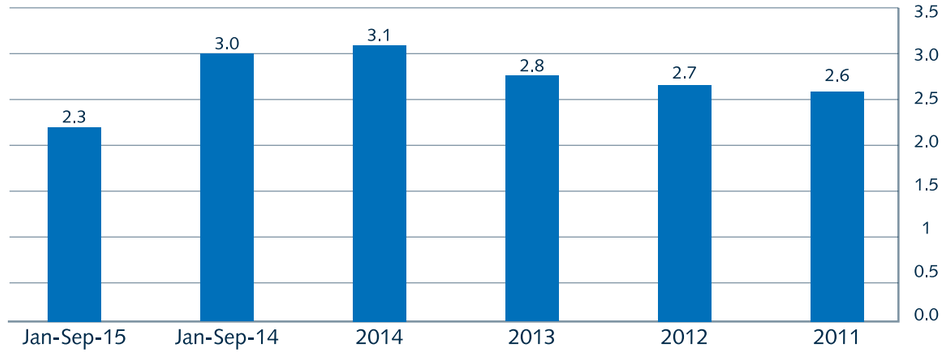

المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من سنة 2015 ما مقداره 5.3 مليار دينار، أي بانخفاض مقداره 306.9 مليون دينار وبنسبة 5.5% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة 2014. حيث حافظت الإيرادات المحلية خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2015 على نفس مستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2014 فبلغت 4.9 مليار دينار، وسجلت المساعدات الخارجية انخفاضاً بمبلغ 312.3 مليون دينار وبنسبة 43.3% لتصل إلى ما قيمته 409.1 مليون دينار.

وعن تفاصيل الإيرادات المحلية فقد سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً بمبلغ 65.1 مليون دينار، وانخفضت حصيلة الإيرادات الأخرى بحوالي 57.9 مليون دينار، وكذلك الاقتطاعات التقاعدية بحوالي 1.8 مليون دينار. فيما انخفض إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 167.3 مليون دينار وبنسبة 2.7% مسجلاً 6.1 مليار دينار تقريباً، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمبلغ 142.7 مليون دينار وبنسبة 2.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 24.6 مليون دينار وبنسبة 3.2% مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة 2014. ونتيجةً للتطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 835.6 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 696 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014.

وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 2 مليار دينار وبنسبة 9.9% عن مستواه في نهاية سنة 2014 ليصل إلى 22.6 مليار دينار، مشكلاً ما نسبته 83.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2015.

القطاع النقدي والمصرفي:

استمر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2015 بالاضطلاع بدوره الرئيسي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي وبما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة الأعمال في المملكة.

قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2015 بعدد من الإجراءات في سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي وإيجاد بيئة اقتصادية ومصرفية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ومنها: تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية في شهر شباط 2015 بهدف تحسين إدارة السيولة لدى البنوك وتعزيز فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ومساهمتها في السياسة الاقتصادية الكلية. وقد تمثل هذا التطوير في إصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك – بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع – لدى البنك المركزي. كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي والذي تم تحديده بسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأسبوع. هذا بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان وسلف متوسطة الأجل للبنوك لعدد من القطاعات الاقتصادية كالصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات بسعر فائدة يقل بمقدار نقطتين مئويتين عن سعر إعادة الخصم.

كما قام البنك المركزي بتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال سنة 2015، حيث تم تخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس اعتباراً من 2015/02/3. وتم تخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس اعتباراً من 2015/07/9. كما شهدت سنة 2015 إطلاق شركة الاستعلام الائتماني وبحيث توفر معلومات ائتمانية عن العملاء وتحدد الحالة الائتمانية لهم سواءٌ أكانوا مؤسسات أم أفراداً.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 13.9 مليار دولار في نهاية سنة 2015، بانخفاض طفيف بلغت نسبته 1.4% مقارنةً بمستوياتها في نهاية سنة 2014. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية سنة 2015 ارتفاعاً بنسبة 8.1% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2014 لتصل إلى حوالي 31.6 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 2.3 مليار دينار وبنسبة 7.7% في نهاية سنة 2015 مقارنةً مع نهاية سنة 2014 لتصل إلى 32.6 مليار دينار، حيث ارتفعت ودائع الدينار بنسبة 8.3% ولتبلغ قيمتها حوالي 26 مليار دينار. كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 5.3% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 6.58 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 9.5% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2014 لتصل إلى 21.1 مليار دينار. ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع "خدمات ومرافق عامة" أعلى نسبة نمو فبلغت 48.9% مقارنةً برصيدها في نهاية سنة 2014، وقطاع أخرى الموجه معظمه للأفراد بنسبة 16.8%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع "الإنشاءات" بحوالي 7.7%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع "السياحة والفنادق والمطاعم" بحوالي 3.8% مقارنةً برصيدها في نهاية سنة 2014. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى حوالي 47 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت حوالي 5% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2014.

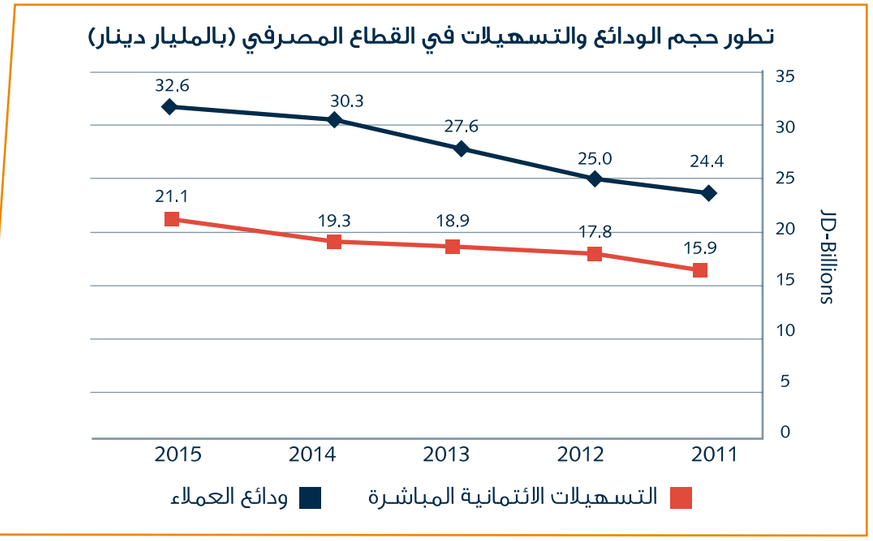

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت انخفاضاً خلال سنة 2015، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.32% والتوفير 0.62% ولأجل 3.06% بانخفاض بلغ 11 نقطة أساس لودائع الطلب، و17 نقطة أساس لودائع التوفير، وانخفضت على ودائع الأجل بمقدار 105 نقاط أساس مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2014. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2015 فقد بلغ 8.01% للجاري مدين بانخفاض مقداره 114 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2014، وانخفض على القروض والسلف بمقدار 60 نقطة أساس ليصل إلى 8.24%، وعلى الكمبيالات المخصومة أيضاً بمقدار 125 نقطة أساس ليسجل 8.70%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2014.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تفاوتاً في أداء مؤشراتها خلال سنة 2015 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام وتوجهات المستثمرين بشكل خاص، حيث انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة إلى 18 مليار دينار في نهاية سنة 2015، أي بنسبة 0.5% مقارنةً مع إغلاق السنة الماضية 2014، مشكلةً ما نسبته 70.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015.

وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال سنة 2015 إلى 4,229.9 نقطة مقارنة بـ 4,237.6 نقطة في نهاية سنة 2014 وبنسبة بلغت 0.2%. في حين سجل حجم التداول ارتفاعاً بمبلغ 1.15 مليار دينار وبنسبة 51% خلال سنة 2015 مقارنةً بحجم التداول في سنة 2014 ليبلغ حوالي 3.4 مليار دينار. وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة خلال سنة 2015 ارتفاعاً بمقدار 10.6 مليون دينار مقارنة مع انخفاض بلغ 22.2 مليون دينار في سنة 2014. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت في نهاية سنة 2015 ما نسبته 49.5% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 48.9% في نهاية سنة 2014.

التجارة الخارجية:

سجلت مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة تفاوتاً في الأداء خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2015، فقد انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) بمقدار 1.7 مليار دينار وبما نسبته 9.4% مقارنةً مع الفترة ذاتها من السنة السابقة 2014 ليصل حجمها إلى حوالي 16.1 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية تراجعاً بحوالي 275.2 مليون دينار خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 4.02 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 21% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق السعودي في المرتبة الثانية وبنسبة 16.8%. كما انخفضت مستوردات المملكة خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2015 بما يقارب 1.4 مليار دينار وبما نسبته 10.3% لتصل إلى حوالي 12.1 مليار دينار. وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 15.8% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 12.7%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 15.4% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 1.47 مليار دينار تقريباً. ونظراً لانخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال سنة 2015 فقد انخفضت تكلفة استيراد النفط الخام والمشتقات النفطية بنسبة 41% خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2015 مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2014. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى حوالي 7.5 مليار دينار وبنسبة 12.8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014.

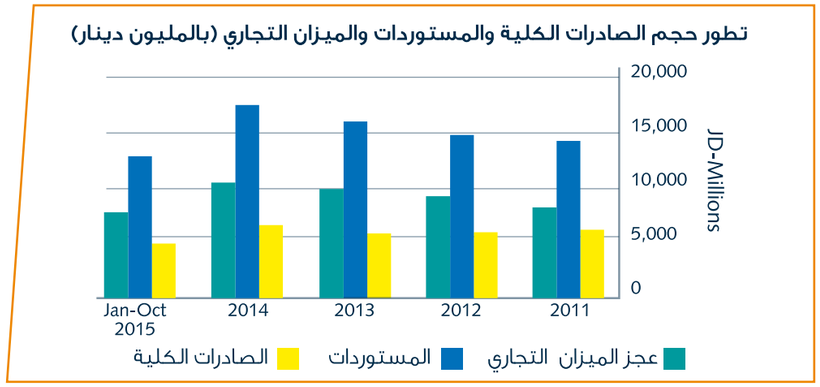

الأداء الاقتصادي 2016:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً يصل إلى 3.1% في سنة 2015 أي أقل بثلاث درجات مما كان عليه في عام 2014 (3.4%)، في ظل حدوث تحسن تدريجي في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النشاط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كما من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.6% في سنة 2016؛ حيث لاتزال العوامل الأساسية الدافعة للتسارع التدريجي في وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة كما هي دون تغيير والأوضاع المالية الميسرة، وانخفاض أسعار الوقود، وأسعار السلع الأولية وتحسن الثقة والأوضاع في سوق العمل.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9% لسنة 2015 و3.7% لسنة 2016، ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.1% في سنة 2016.

ووفقاً لقانون الموازنة العامة لسنة 2016 فقد بلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) 8.49 مليار دينار (7.2 مليار دينار نفقات جارية و1.3 مليار دينار نفقات رأسمالية)، وبذلك سيبلغ العجز في الموازنة 906.7 مليون دينار بعد المنح المقدرة بنحو 814 مليون دينار. أما موازنة الوحدات الحكومية ستبلغ 1.9 مليار دينار، وبعجز مالي قبل التمويل يبلغ 376.3 مليون دينار. ويأتي التركيز على موازنة الدولة لسنة 2016 بحيث تتضمن زيادة في نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات لتبلغ 15.4% في سنة 2016 مقارنة بنسبة 14% المعاد تقديرها لسنة 2015.

وفيما يتعلق بالقطاع النقدي والمصرفي الأردني فمن المتوقع خلال سنة 2016، أن تحافظ الاحتياطيات الأجنبية على مستويات مريحة، بالإضافة إلى استمرار التوجه لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص، ومواصلة تحفيز البنوك المحلية لإقراض المؤسسات المتوسطة والصغيرة يدعم ذلك إطلاق شركة الاستعلام الائتماني في نهاية السنة الماضية 2015؛ وبحيث توفر معلومات ائتمانية عن العملاء وتحدد الحالة الائتمانية لهم سواءٌ أكانوا مؤسسات أم أفراداً. كما يتوقع استمرار المحافظة على استقرار الأسعار بفعل الاتجاه الانخفاضي لأسعار النفط المتوقع استمراره خلال سنة 2016.

وعلى ضوء الانتهاء من برنامج الاستعداد الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2012– 2015، من المتوقع الاتفاق خلال سنة 2016 على تنفيذ برنامج جديد بعنوان (البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي) مع صندوق النقد الدولي. يستهدف البرنامج التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وسوق العمل، وبما ينسجم مع خطة الحكومة لرؤية الأردن 2025 والتي أعدت بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

الأنشطة والإنجازات 2015

استمر بنك الأردن في تعزيز مركزه الريادي في الأسواق التي يعمل فيها مرتكزاً على مسيرة إنجازاته الممتدة عبر 55 عاماً من التميز والعطاء. لقد استمر البنك في تطوير المنتجات والخدمات، الأنظمة التكنولوجية، منافذ التوزيع والقنوات الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكترونية، كل ذلك في سبيل تقديم مستوىً مميز من الخدمة يضاهي المؤسسات المالية العالمية.

لقد ارتكزت مسيرة أداء البنك على سياسات نوعية حكيمة في إدارة الموجودات والمطلوبات، ورفع كفاءة وجودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعّال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفقاً لمتغيرات الأسواق التي يتواجد بها، وبما يسهم في تعزيز المركز التنافسي. ولقد استهدف البنك خلال سنة 2015 مواكبة أفضل الممارسات العالمية في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء والارتقاء بالأداء على كافة المستويات التنظيمية والتشغيلية وموارده البشرية وبيئة العمل، واستمرار تنفيذ واستكمال مشاريعه الاستراتيجية وبرامج العمل المتعلقة بذلك.

وفي إطار تطبيق استراتيجية البنك المتمثلة في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة والأمان لعملاء البنك، والتزاماً منه باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها أماناً، فقد قام البنك بتطوير بيئة العمل والأنظمة الآلية وسياسة أمن المعلومات بما يتوافق مع متطلبات معايير PCI، وحصل البنك على شهادة "PCI-DSS " (الإصدار الثالث) من مجلس أمن البطاقات العالمي. وتمثل هذه الشهادة تطبيق أحدث المعايير المصرفية لقياس أمن وسرية بيانات عملاء البطاقات الائتمانية التي يقدمها البنك، وإيجاد بيئة آمنة للعملاء للتعامل بالبطاقات الائتمانية. كما حصل البنك أيضاً على مراتب متقدمة في استطلاعين عالميين تم إصدارهما من مجلتي "Global Custodian" و"Global Investor" في مجال خدمة الحافظ الأمين. مما يؤكد على جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال متفوقاً على عدد من البنوك الرائدة في المنطقة.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2015 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء وتنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال. وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.2% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 131.8%. كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 5.94% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 101.2% لسنة 2015.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2015 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 40.8 مليون دينار مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 13.4% مقارنةً بنفس الفترة من السنة الماضية. ويأتي هذا التراجع والذي كان متوقعاً بأثر ارتفاع نسبة الضريبة على قطاع البنوك من 30% سنة 2014 إلى 35% اعتباراً من بداية سنة 2015، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في مصروف الضرائب. هذا إلى جانب تباطؤ قطاع الشركات نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار التي لا زالت تشهدها المنطقة. فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة حوالي 61.9 مليون دينار مقارنة بحوالي 60 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 3.3%. كما بلغت موجودات البنك 2,206.2 مليون دينار مقابل 2,190.2 مليون دينار وبنمو بلغ 0.7% مقارنةً مع نهاية السنة السابقة 2014. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 362.2 مليون دينار وبنسبة 7.9%.

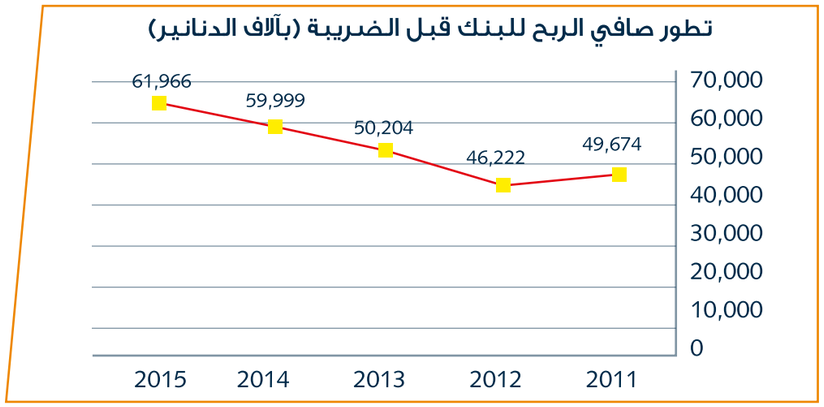

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,564.9 مليون دينار، حيث ارتفعت ودائع الطلب بمبلغ 27.8 مليون دينار وبنسبة 6.0% لتصل إلى 488.9 مليون دينار، ونمت ودائع التوفير بما قيمته 47.5 مليون دينار وبنسبة 7.7% لتصل إلى 667.6 مليون دينار، كما انخفضت ودائع الأجل بمبلغ 123 مليون دينار وبنسبة 25.6% عن نهاية سنة 2014، كذلك سجلت شهادات الإيداع انخفاضاً بما قيمته 15.9 مليون دينار وبنسبة 23.5%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية آخذاً بعين الاعتبار المتابعة المستمرة لأوضاع السوق في الدول التي يتواجد بها. فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 41.6 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 3.8% مقارنةً بسنة 2014 لتصل إلى 1,142.2 مليون دينار. وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع التجزئة بمبلغ 18.9 مليون دينار وبنسبة 7.3% في نهاية سنة 2015 مقارنةً بالسنة السابقة 2014، ليصل رصيدها إلى 276.8 مليون دينار. وارتفعت القروض العقارية بنسبة 8.3% وبمبلغ 15.9 مليون دينار لتسجل 208.8 مليون دينار. وكذلك ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة إلى القطاع العام بمبلغ 86.1 مليون دينار فوصلت إلى 149.5 مليون دينار. في المقابل سجلت التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى انخفاضاً بنسبة 16.5% ليصل رصيدها إلى 460.4 مليون دينار. وسجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 126.5 مليون دينار منخفضاً بنسبة 3.5%.

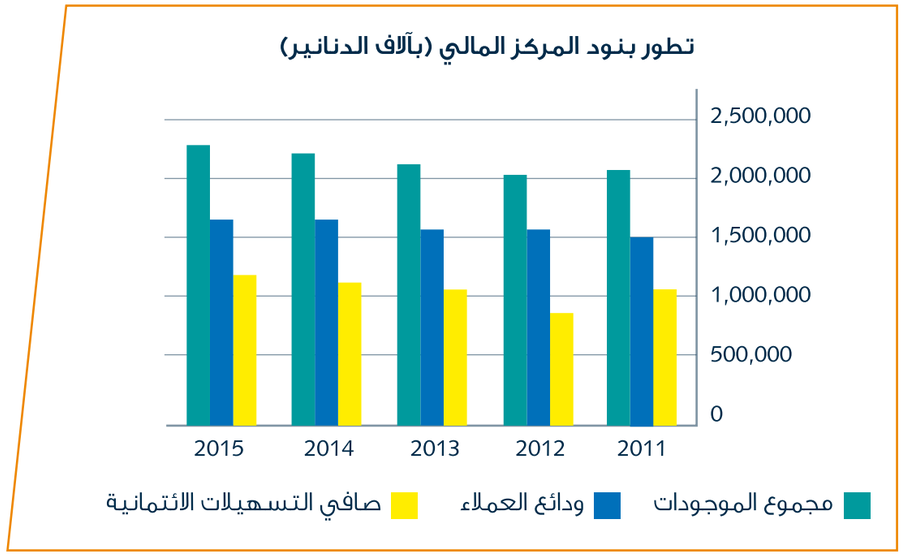

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 125.2 مليون دينار، محافظاً على مستواه المتحقق في سنة 2014. كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي حوالي 111.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 88.9% من إجمالي الدخل. وبلغت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية 3.1 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 2.8 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد انخفضت بنسبة 2.2% مقارنةً بالسنة السابقة 2014 لتصل إلى 63.2 مليون دينار.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية، والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 3.7% وحوالي 5% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.27% وللتسهيلات بنسبة 8.54%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 2.13% وللتسهيلات 4.78% من إجمالي الودائع وصافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تحقيق أداء جيد خلال سنة 2015 رغم التحديات الاقتصادية السائدة، بفعل ما يملك من إمكانات وقدرات مكنته من النمو في أسواق خدمات التجزئة، خدمات الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأنشطة الاستثمارية. هذا إلى جانب سعيه الحثيث لتقديم الخدمات بمستوى عالي الجودة من خلال موظفي خدمة العملاء في الفروع، ومدراء ومسؤولي إدارة العلاقة لقطاعي الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تتجلى نقاط القوة في البنك في استدامة وتنامي إنجازاته عاماً بعد عام. كما تميز أداء البنك بتحقيقه مركزاً مالياً قوياً مكنه من تطوير استراتيجية تسويقية استناداً إلى الاحتياجات الفعلية ورغبات العملاء وتلبيتها بمنتجات وخدمات مالية ومصرفية متطورة.

خدمات الأفراد:

حرص البنك على استمرارية تقديم مجموعة المنتجات والخدمات لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لطموحاتهم. واستمرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بتوفير منتجات وخدمات وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية الحديثة لتلبية متطلبات العملاء، وتعزيز موقع البنك الريادي في السوق.

قام البنك في سنة 2015 باستحداث عدة برامج تتماشى مع رغبات العملاء شملت برنامج تمويل السيارات بحلتّه الجديدة حيث أتاح حصول العميل على القرض خلال ساعات في حال انطباق الشروط ودون تسديد دفعة أولى. بالإضافة إلى حملة الاسترجاع النقدي عند طلب قرض السيارة بالتعاون مع مؤسسة الوحدة للتجارة (وكلاء هوندا). وعلى صعيد قروض الإسكان فقد قام البنك بطرح حملة "الخيار إلك" حيث أتاح للعملاء الاختيار بين سعر الفائدة المخفض أو الإعفاء من عمولة المنح ورسوم الرهن للقروض العقارية وبحيث يشمل الأردنيين المغتربين والوافدين للأردن. كما قام البنك بطرح حملة القروض العقارية بمزايا منافسة، بحيث يشمل أيضاً المغتربين والوافدين للأردن. بالإضافة إلى إعداد عروض خاصة على القروض الشخصية لاستهداف بعض الجهات والقطاعات، وتطوير منتجات الأفراد لمواكبة التطورات في السوق المصرفي الأردني. وعلى صعيد تطوير المنتجات في السوق الفلسطيني فقد تم إطلاق برنامج القروض العقارية إلى جانب حملة تأجيل السلف الشخصية لعملاء الرواتب خلال شهر رمضان المبارك.

وتم خلال سنة 2015 أيضاً توفير مزايا تنافسية للبطاقات الائتمانية المقدمة لعملائه، حيث تم طرح حملة الاسترجاع النقدي بنسبة 5% من قيمة المشتريات للبطاقات الفضية، والتي بدورها كانت حافزاً على زيادة استخدام البطاقات الائتمانية. كما تم إطلاق برنامج "أقساطي" والذي يتيح للعميل تقسيط مشترياته بفائدة 0% عند استخدام البطاقة الائتمانية. كما قام البنك بإضافة خدمة Credit Card Payment Alert والتي يتم إرسالها للعملاء عند تحويل دفعة البطاقة الائتمانية من حساب العميل الشخصي إلى حساب البطاقة. كما قام البنك بطرح حملة Gold Back للعملاء حاملي البطاقات البلاتينية والذهبية حيث يتأهل العميل لربح ليرات ذهبية. ومن منطلق حرص البنك على تلبية متطلبات عملائه وتوفير مزايا إضافية للبطاقات الائتمانية فقد تم العمل على توسيع برنامج النقاط بتوقيع وتجديد عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات رائدة مثل السيفوي وسمارت باي وحيدر مراد. ومن منطلق حرص البنك على توفير مستوى خدمة مميز لعملائه من مختلف الشرائح فقد استمر البنك في تطبيق برنامج قياس رضى العملاء على عدة مستويات من خلال شركة دراسات، وتم البدء في المرحلة الثانية من برنامج قياس رضى العملاء. وفي جانب موازٍ تم إنجاز برنامج العميل الخفي للفروع ومركز الخدمة الهاتفية.

خدمات الشركات:

استمر البنك في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية والتركيز على جودة الخدمة المقدمة لمختلف قطاعات الأعمال والشركات. وقد حرص البنك على التنويع المدروس في محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على جودة العمليات المالية وإدارة مخاطر الائتمان ضمن مستويات المخاطر المقبولة والمتابعة المستمرة لأوضاع السوق، إضافة إلى الحرص على التواصل مع العملاء بشكل دائم من خلال زيارتهم في مواقع عملهم والاستمرار في تقديم الخدمات المالية المتكاملة لهم. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها على مستوى الشركات الكبرى خلال سنة 2015 كانت قطاعات: الطاقة، الإنشاءات، تجارة المواد الغذائية، تجارة السيارات، قطاع الصناعة. هذا إلى جانب قروض التجمع البنكي التي شارك بها البنك وبلغ رصيدها 33.5 مليون دينار في نهاية سنة 2015. وقد تم العمل على رفد مجموعة خدمات الشركات بكفاءات مهنية بهدف الارتقاء إلى مستوى تطلعات العملاء في ظل المنافسة المتزايدة في السوق المصرفي.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

نظراً لما يمثله قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهمية للاقتصاد الوطني من حيث العدد والحجم وتوفير فرص العمل، فقد استمر البنك في التركيز على هذا القطاع ومتطلباته وتلبيتها وتقديم الخدمات المناسبة له، حيث حرص البنك على توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية موزعة على كافة مناطق المملكة من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة. كما استمر العمل ببرنامج "كنز" الذي يتيح للموظفين التواصل مع العملاء والاستعلام عن المنشآت المستهدفة، وبالتالي توسيع قاعدة العملاء. كما قام البنك بتطبيق برنامج "القسطاس" والذي يمكن من الاستعلام عن القضايا المدرجة على العملاء.

خدمات التأجير التمويلي:

نظراً لما تمثله خدمات التأجير التمويلي من أهمية في تكامل عناصر الخدمة المقدمة للعملاء، وقدرتها على تلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء والمتعاملين ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية، فقد واصل بنك الأردن تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. وتم إعداد خطة تسويقية لخدمات التأجير التمويلي والتي تضمنت كلاً من قطاع العقار والخدمات والمقاولين. كما تم توسيع الجهود التسويقية في قطاع العقار من خلال استهداف شركات الإسكان في كل من الزرقاء وإربد، وبهذا الخصوص فقد تم إعداد برنامج تمويل العقار للأفراد. كما تم اعتماد شركات التأمين المعتمدة للبنك للتأمين على حياة المستأجرين وعقاراتهم. وفي سبيل ترويج منتجات التأجير التمويلي تمت المشاركة والرعاية لمؤتمر التأجير التمويلي الأول حيث كان لذلك الأثر الكبير في نشر اسم الشركة بين قطاع الأعمال في الأردن.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

لغايات تطوير قنوات بيع وتوزيع فعالة موجهة نحو فئات وشرائح مستهدفة، واصل البنك العمل على افتتاح فروع في مناطق مستهدفة، وتحديث شبكة الفروع القائمة وفقاً لمتطلبات الهوية المؤسسية وتوفير بيئة مريحة للعملاء. وعلى هذا الصعيد فقد استكمل البنك نقل فرع إيدون إلى موقعه الجديد. كما تم الانتهاء من تحديث وصيانة مجموعة من الفروع منها فرع الجيزة، فرع دير أبي سعيد، فرع الأزرق الشمالي، فرع القويسمة وفرع المنطقة الحرة في الزرقاء. إضافة إلى افتتاح فرع جديد في مدينة سحاب الصناعية. كما تم المباشرة بتأسيس مواقع جديدة للشركات التابعة: شركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي.

باشر البنك خلال سنة 2015 في مشروع تحديث مبنى الإدارة العامة بما يعكس الحداثة وتطوير المظهر الجمالي للمبنى وبيئة العمل للموظفين والعملاء. يشمل المشروع تحديث الساحات الخارجية، إضافةً إلى غرف الصراف الآلي بما يمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدام الصرافات الآلية. هذا إلى جانب تطوير الإنارة الخارجية لمبنى البنك واستخدام وحدات إنارة (LED) بما يعكس حداثة التصميم ويسهم في تخفيض قيمة الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال العام.

وتأسيساً على قوة المركز المالي لبنك الأردن ونتائجه المالية وإنجازاته المتحققة على مدى السنوات الماضية فقد عمل البنك على دراسة وتقييم فرص وجدوى الانتشار في أسواق عربية جديدة. وتمثل أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال استهداف الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي الأردني والبنك المركزي البحريني لتأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة "Conventional Wholesale Bank"، حيث تمثل مملكة البحرين أحد المراكز المالية الرئيسة في دول الخليج العربي.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

استمر البنك في تطوير منافذ التوزيع والخدمات الإلكترونية بما يمكن العملاء من الحصول على الخدمات وإجراء المعاملات المصرفية ومواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال استخدام الأنظمة التكنولوجية. قام البنك خلال سنة 2015 بإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد بأحدث التقنيات لمجموعة بنك الأردن بما يتيح تعزيز التواصل مع عملاء البنك بأسلوب عصري ومتطور ومتابعة آخر المستجدات على خدمات ومنتجات البنك، بالإضافة إلى تطبيق Mobile version and Tablet version، وبما يسهل خدمة العملاء والوصول إلى المعلومات بكل سهولة ويسر. كما تم التحديث على نظام الرسائل القصيرة بإضافة بعض الدول لقائمة الدول التي يتمكن العملاء فيها من استقبال الرسائل النصية، واستحداث رسائل للعملاء الغير مشتركين في الخدمة فور تنفيذ القرض أو إصدار بطاقة ائتمانية لهم وعند القيام بحركة تسديد قسط بطاقة ائتمانية، وإضافة أرقام الشيكات إلى نص رسالة الشيكات المرتجعة. وقام البنك بالدخول كشريك في شركة الحلول المالية لخدمات الدفع بالهاتف النقال بما يتيح للبنك الاستفادة من تطوير الخدمات المقدمة من القنوات الإلكترونية. وعلى صعيد فروع فلسطين، وامتثالاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية فقد تم الانتهاء من تطبيق مشروع المفتاح الوطني بين البنوك الفلسطينية.

وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (120) جهازاً في الأردن، (51) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري. كما تم تطبيق معايير البنك المركزي الأردني بما يتعلق بتعليمات سلامة وأمن الصرافات الآلية. وعن شبكة الصرافات الآلية في فلسطين فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (39) جهازاً.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر البنك خلال سنة 2015 بالعمل على إنجاز مجموعة من مشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات وتحديث القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك. وذلك انطلاقاً من نهج التطوير المستمر الذي التزم به البنك في سبيل تقديم مستويات خدمة متميزة لعملاء البنك الحاليين والمحتملين.

على صعيد تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات فقد تم التعاقد مع شركة رائدة لغاية تطوير الأجهزة الرئيسية (Central Host). وتم التعاقد أيضاً مع شركة (Paltel) لرفع سرعة خطوط الاتصال ما بين فروع فلسطين واستبدالها بنوع Fiber – MPLS. كما تم تطوير شبكة الاتصالات بين الفروع حيث تم تنفيذ المشروع المتعاقد عليه مع شركة Zain بهذا الخصوص، وبخصوص تطوير شبكة الاتصالات في مبنى الإدارة العامة فقد تم تنفيذ المشروع المتعاقد عليه مع شركة JBS – Cisco.

وفيما يتعلق بإدارة العلاقة مع العميل وقنوات الخدمة فسيتم استبدال نظام بنك الإنترنت حيث تم التعاقد مع شركة رائدة في هذا المجال. كما تم تنفيذ العديد من التطبيقات على نظام Mobile Banking بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني. أما فيما يخص تطوير أساليب العمل فقد تم الانتهاء من تطوير نظام أتمتة القرار الائتماني (FICO – CDA) بالإضافة إلى نظام التقييم الائتماني (FICO – EA Scorecard)، وتم الانتهاء من المرحلة الثانية من نظام مكننة منح الائتمان (BlueRing Phase 2) حيث يشمل الربط مع نظام (FICO – CDA). كما تم تنفيذ ربط نظام S2M – MXP مع المفتاح الوطني حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. وبخصوص تطوير نظام الإنترانت (Share Point) فقد تم الانتهاء من مرحلة الفحص والتحضير حالياً لاستكمال متطلبات التنفيذ.

وبالنسبة لمتطلبات الامتثال والسلطات الرقابية فقد تم تطبيق مشروع توافق أنظمة البطاقات PCI والحصول على شهادة التوافق، وفي هذا السياق فالعمل جارٍ على تحديث نظام الصراف الآلي **(MXP)** في الأردن وفلسطين للتوافق مع متطلبات PCI. كما تم الانتهاء أيضاً من تطبيق القواعد الرئيسية لنظام الرقابة للصلاحيات ICBS بما في ذلك إعادة تنظيم الصلاحيات على مستوى الأنظمة الآلية في الأردن وفلسطين. وعلى صعيد تطوير أنظمة التشغيل في البنك فقد تم تطبيق الانتقال إلى نظام التشغيل Windows7 على الصرافات الآلية وأجهزة الحاسوب الشخصية.

كما تم فحص وتطبيق عدد من المشاريع يذكر منها: مشروع STP "التنفيذ الآلي للتحويلات المالية"، نظام RTGS "التسويات الإجمالية الفوري الجديد" حسب متطلبات البنك المركزي الأردني، طباعة بطاقات فيزا الائتمانية لدى البنك، طباعة بطاقات الفيزا إلكترون لدى الإدارة الإقليمية، والنسخة الجديدة لنظام CareWeb ونظام IGrafx. كما تم استكمال التعديلات الخاصة بالنظام الآلي لشركة الأردن للتأجير التمويلي.

واصل البنك خلال سنة 2015 تعديل العديد من الإجراءات وآليات العمل بما يتوافق مع متطلبات العمل والمشاريع التي يتم تطبيقها وشملت على سبيل المثال وليس الحصر (إجراءات عمل دفاتر الشيكات بما يحقق زيادة الرقابة على عمليات طلب دفاتر الشيكات التي تتم من خلال الفروع، إجراءات عمل منتجات قروض عملاء الأفراد بما يتوافق مع نظام تحليل الائتمان ونظام مكننة منح الائتمان، إجراءات العمل المتعلقة بتطبيق القواعد الرئيسية لمشروع ICBS ORACLE VAULT). هذا إلى جانب استحداث إجراءات العمل الخاصة بالمنتجات العقارية في فروع فلسطين. وفيما يخص النماذج البنكية فقد تم تعديل النماذج المتعلقة بالبطاقات الائتمانية نظراً لتطبيق مشروع توافق البطاقات PCI. كما تم تعديل ملحق الحسابات بما يتوافق مع الامتثال للقانون الضريبي (FATCA).

وعلى صعيد تطوير وتنظيم الدوائر والوحدات في البنك تم استحداث هياكل تنظيمية جديدة لدائرتي "إدارة المشاريع" و"مخاطر محافظ الائتمان". كما تم تعديل الهياكل التنظيمية لعدد من الدوائر يذكر منها (التحصيل، متابعة الائتمان، إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، ودعم الفروع). كما تم أيضاً توحيد أقسام Help Desk Operation في دائرتي العمليات المركزية والأنظمة الآلية في قسم واحد لدى دائرة دعم الفروع، بما يزيد من كفاءة العمليات لدى هذه الأقسام.

وعلى صعيد مشروع إعادة تنظيم فروع فلسطين تم استكمال تعديل الهياكل التنظيمية. كما تم تنظيم إجراءات عمل دائرة الخدمات الإدارية واللوازم في الإدارة العامة ووحدة الخدمات الإدارية في فلسطين. وفي هذا المجال أيضاً فقد تم إعادة تنظيم لجان الإدارة الإقليمية. كما تم استحداث وحدة تُعنى بمكافحة عمليات غسل الأموال وفصلها عن وحدة الامتثال بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

استمر البنك في تطوير عمليات إدارة المخاطر حيث تم تأسيس دائرة مستقلة لإدارة مخاطر محافظ الائتمان ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى إعداد واعتماد سياسة مستقلة لإدارة مخاطر الائتمان. هذا وقد تم مراجعة وتعديل واعتماد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة لمواكبة آخر المستجدات بهذا الخصوص. ومن ناحية أخرى فقد عمل البنك على مراجعة وتعديل سيناريوهات الأوضاع الضاغطة وإجراء الاختبارات وفقاً لملف مخاطر البنك وطبيعة عمله. وعلى نحو موازٍ فقد تم اعتماد سياسة مخاطر السيولة، وسياسة مخاطر أسعار الفائدة، وسياسة أمن وحماية المعلومات، على مستوى فروع فلسطين من قبل مجلس الإدارة.

عمل البنك على الاستمرار في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة، وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آليا. كذلك تم إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وفقاً لبيانات البنك كما في 2014/12/31، والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

وفيما يتعلق بمتطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) فقد تم تجهيز كافة متطلبات وبيانات العملاء الذين ينطبق عليهم الإفصاح وقاموا باستكمال كافة الشروط لكل من فروع الأردن وفروع فلسطين وشركة تفوّق للاستثمارات المالية إلى IRS(Internal Revenue Service) ضمن الوقت المحدد، بالإضافة إلى أنه تم الاستمرار في تدريب وتأهيل الموظفين للامتثال لمتطلبات FATCA. هذا وقد تم مراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي بنسخته المحدثه والذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والعمل جارٍ على استكمال عملية تحديث بيانات العملاء.

وفي جانب ضمان التزام البنك بأعلى معايير جودة الخدمة، فقد استمرت الوحدة المختصة في البنك باستلام الشكاوى من خلال قنوات الاتصال المتاحة التي يوفرها البنك، والعمل على متابعتها مع الجهات المعنية وفقاً لسياسة إدارة شكاوى العملاء. وكذلك يتم تحليل هذه الشكاوى ودراستها في سبيل الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك ووضع التوصيات اللازمة للحد من تكرارها مستقبلاً. كما تم اعتماد سياسة إدارة شكاوى العملاء في فروع فلسطين لمتابعة الشكاوى وفقاً لما هو معمول به في الأردن.

كما تم تطبيق متطلبات مشروع Advanced Cyber Security Center في سبيل الارتقاء في عملية مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية بهذا الخصوص. وفيما يتعلق بمراقبة النواحي الأمنية في البنك فقد تم إجراء Penetration test للنواحي الأمنية، هذا بالإضافة إلى استمرار البنك بمراجعة وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية وبيئة العمل، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات مراقبة وإدارة حالات الاشتباه للاحتيال والتزوير. وبهذا الخصوص فقد استمر عقد دورات التوعية والتثقيف لكافة وحدات البنك في الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد أولى البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية في تعزيز الأداء والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، حيث يعمل البنك على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والعملاء وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية. وفي هذ السياق فقد تم تعديل دليل الحاكمية المؤسسية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2014/58). وترتيباً على ذلك تم إعداد واعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، والتحقق من تلبية الأعضاء والإدارة التنفيذية لهذه المتطلبات.

الموارد البشرية:

سعياً من بنك الأردن لتنمية وتطوير رأس المال البشري، فقد واصل البنك تطبيق استراتيجيته الهادفة إلى تطوير قدرات الموارد البشرية وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الفنية وتطوير العلاقات بينهم. وفي هذا المجال تم الانتهاء من تصميم وإعداد نطاق وقاموس الجدارات الوظيفية بما فيها الجدارات الأساسية والقيادية (Core & Leadership Competencies) على مستوى جميع الدرجات الوظيفية في البنك، كما تم الانتهاء من تصميم قاموس الجدارات الفنية (Technical Competencies) على مستوى بعض الدوائر في البنك. وفي هذا السياق عمل البنك على التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية لتطبيق مخرجات مشروع الجدارات الوظيفية على أنظمة الموارد البشرية المختارة لتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الجدارة والإنتاجية.

وفي سبيل تحقيق الانسجام والتناغم في تقديم الخدمات لجميع دوائر البنك بما في ذلك الفروع الخارجية والشركات التابعة، فإنه يتم حالياً التنسيق لوضع نظام لشؤون الموظفين وسياسات وتعليمات خاصة بالموارد البشرية للشركات التابعة في الأردن وبنك الأردن – سورية ليكون مرجعاً للموظفين بهذا الخصوص. أما بالنسبة للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين فقد تم تطبيق نظام تقييم الأداء الآلي OPM بعد أن تم سابقاً تطبيق نظام الرواتب ونظام الخدمة الذاتية ونظام الدوام كجزء أساسي من النظام الآلي الخاص بالموارد البشرية HRMS.

وعلى صعيد تطوير الموظفين والحرص على الارتقاء بمستوى الخدمة وتطوير مهاراتهم العملية، فقد تم عقد دورات تدريبية متخصصة شملت برامج تطويرية لموظفي التلر، موظفي خدمة العملاء، موظفي المبيعات المباشرة، وموظفي مركز الخدمة الهاتفية، بالإضافة إلى عقد برنامج تطوير مدراء المبيعات والخدمات، والاستمرار في عقد برنامج المدربين الداخليين. ومن ناحية أخرى، وانطلاقاً من حرص البنك على تنظيم عملية التدريب والارتقاء بها للوصول إلى مستويات أفضل من الكفاءة والفعالية، فقد تم عقد برنامج تدريب إلكتروني E–learning في مجالات مكافحة عمليات غسل الأموال، قانون الامتثال الضريبي FATCA والجرائم المالية والاحتيال والفساد. هذا إلى جانب الاستمرار في عقد البرامج التعريفية Induction Programs للموظفين الجدد.

توزيع الدورات التدريبية خلال سنة 2015

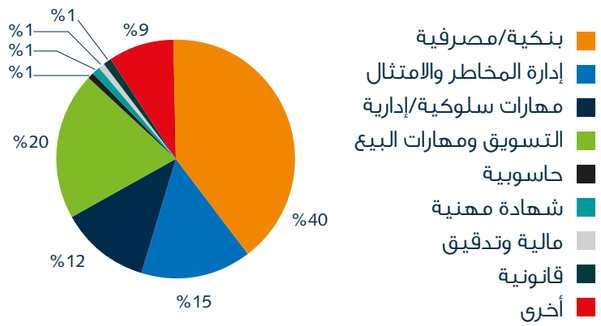

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لسنة 2015

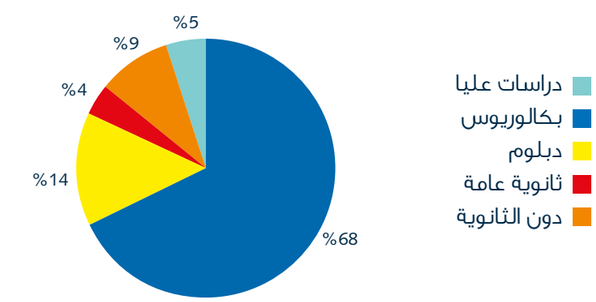

المسؤولية الاجتماعية:

استمر بنك الأردن في تنمية المجتمع المحلي من خلال الاستمرار في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية، إلى جانب الهيئات الخيرية والجمعيات التطوعية. ويأتي ذلك انسجاماً مع رسالة البنك ومنظومة قيمه التي يتبناها.

لقد أولى بنك الأردن إهتماماً خاصاً بالتعليم، وذلك إيماناً منه بأهمية هذا القطاع في إحداث نقلة نوعية لبناء جيل قادر على العطاء والتميز وتقدم المجتمع. وبهذا الخصوص فقد أطلق البنك صندوق المنح الجامعية عن طريق تقديم 32 منحة دراسية للطلبة الأردنيين المتفوقين للعام الدراسي 2016/2015 لدرجة البكالوريوس في الجامعات الأردنية الرسمية تحت مسمى "صندوق بنك الأردن للمنح الجامعية" والتي سيتم تنفيذها من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما قام البنك بتدريس 10 طلاب من خلال منحة جامعية ولمدة سنة بالتعاون مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام. وإيماناً من بنك الأردن بمسؤوليته في بناء الوطن وتحقيق التنمية الشاملة فقد قام البنك بالمساهمة في تأسيس صندوق الشهيد معاذ الكساسبة للمنح الجامعية بالتعاون مع جمعية البنوك حيث سيتم تقديم 52 منحة دراسية وسيتم تنفيذها من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما استمر البنك بتقديم الدعم لطالب في مدرسة King's Academy، بالإضافة إلى استمرار مبادرة بنك الأردن التعليمية للسنة السابعة على التوالي من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم" الذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال. كما أولى البنك اهتماماً كبيراً بخدمة الباحثين والدارسين وتوفير المعلومات المطلوبة لاستكمال دراساتهم، فعمل على تسهيل مهمة الباحثين الذين تجاوز عددهم (39) باحثاً في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والمعرفية والاجتماعية. وواصل البنك تقديم الدعم للسنة السابعة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. إضافةً إلى دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي تستهدف إيصال الخدمات المصرفية والتمويلية إلى كافة فئات المجتمع.

وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين لفعاليات المجتمع الأردني ودعم الأعمال التي تقوم بها، قدم البنك دعمه للقوات المسلحة الأردنية وحرس الحدود للدور الذي يقومون به وجهودهم المبذولة في حماية وأمن الوطن. كما واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات، حيث قام بالتبرع لحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. وعمل على تقديم الدعم للجمعية الخيرية الشركسية من خلال مشروع بناء قاعة متعددة الأغراض بهدف خدمة المجتمع. كما قام البنك برعاية الحفل الخيري الذي أقيم في مركز الحسين للسرطان بما يسهم في استمرارية المركز في تقديم خدماته للمرضى.

وعلى صعيد دعم الأنشطة البيئية فقد نفذ البنك مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة حملة تشجير في منطقة عيرا في السلط وبليلا في جرش، بهدف زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر في الأردن. كما قام البنك بتقديم الدعم المادي للجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق بهدف الحفاظ على سلامة المواطنين ونشر التوعية المرورية. هذا بالإضافة إلى دعمه لجمعية أصدقاء البيئة الأردنية من خلال المساهمة في طباعة تقويم سنة 2016 ضمن مسابقة الرسم البيئي التي أطلقتها الجمعية في المدارس الحكومية.

كما استمر بنك الأردن في تعزيز دوره في التواصل والاهتمام بفعاليات المجتمع في الدول التي يتواجد بها من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية ودعم الأعمال التي تقوم بها، فقد واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات نذكر منها: المعهد المروري الأردني، نادي أبو نصير الرياضي للمشاركة في بطولة في فرنسا للرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤسسة إعمار الكرك من خلال المساهمة ببناء سكن للطالبات، مؤسسة التعاون للشباب من خلال دعم مبادرة (Cycling for Palestine)، الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، جمعية خطوات، جمعية رابطة أهالي كفر عانة، ودعم المبادرات المتميزة من خلال رعاية ملتقى الشباب الأردني الأول، ودعم مؤسسة إنجاز من خلال عضوية البنك في مجلس أمناء المؤسسة، ودعم أنشطة جمعية قاسم بولاد الخيرية، ومؤسسة فلسطين الدولية، وجمعية العناية بالشلل الدماغي. وعلى صعيد الاهتمام بالمشاريع التي تمس حياة المواطنين وتأمين حياة كريمة لهم، قام البنك بتنفيذ مشروع ترميم المنازل المتضررة جزئياً في قطاع غزة بالتعاون مع جمعية عطاء فلسطين الخيرية. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال العام 2015 ما يقارب 573.9 ألف دينار.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2015

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,206.2 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 2,190.2 مليون دينار في نهاية سنة 2014 بنسبة نمو بلغت 0.7%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2015	2014	2015	2014
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	670.8	463.6	%30.4	%21.2
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	1,142.2	1,100.6	%51.8	%50.2
محفظة الموجودات المالية	292.3	505.0	%13.2	%23.1
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	29.1	30.6	%1.3	%1.4
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	71.8	90.4	%3.3	%4.1
مجموع الموجودات	**2,206.2**	**2,190.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2015

المطلوبات وحقوق الملكية			
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2015	2014	2015	2014
ودائع عملاء	1,564.9	1,628.5	%70.9	%74.4
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123.6	74.4	%5.6	%3.4
تأمينات نقدية	111.2	102.1	%5.0	%4.7
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	19.4	24.8	%0.9	%1.1
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	20.2	20.5	%1.0	%0.9
حقوق الملكية – مساهمي البنك	362.2	335.8	%16.4	%15.3
حقوق غير المسيطرين	4.7	4.1	%0.2	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,206.2**	**2,190.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2015

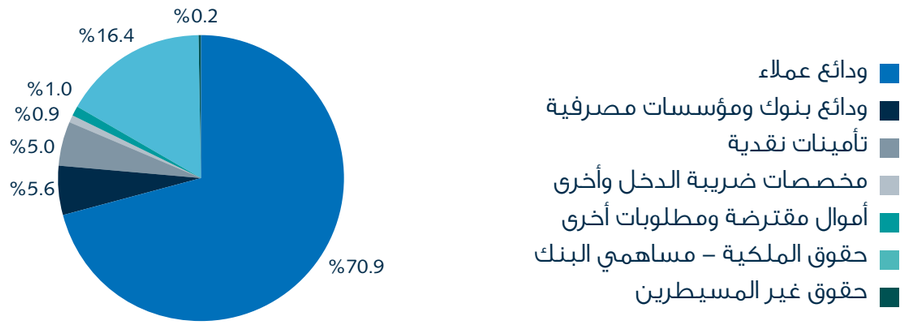

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2015 بمبلغ 25.1 مليون دينار وبنسبة 2.1% عن سنة 2014 لتصل إلى 1,222 مليون دينار، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة.

وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 5.94% مقابل 7.21% لسنة 2014 وهي ضمن النسبة المعيارية. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية ٪	
	2015	2014	2015	2014
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	276.8	257.9	%22.7	%21.5
القروض العقارية	208.8	192.9	%17.1	%16.1
تسهيلات الشركات الكبرى	460.4	551.6	%37.7	%46.1
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	126.5	131.1	%10.3	%11.0
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	149.5	63.4	%12.2	%5.3
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,222**	**1,196.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2015

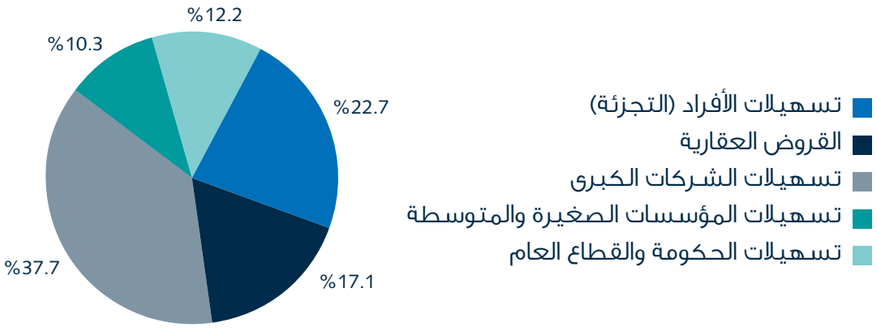

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدنٍ للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 101.2% لسنة 2015 مقابل 101.9% لسنة 2014، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 11 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 4.1 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 444.6 مليون دينار مقابل 407.3 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بحوالي 212.7 مليون دينار سنة 2015 وبحوالي 42.1% عن سنة 2014. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 15.2 مليون دينار وبنسبة 32.1%، وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة.

في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 3.8 مليون دينار. وانخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 224.3 مليون دينار وبنسبة 49.6%، وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات.

محفظة الموجودات المالية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2015	2014	2015	2014
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1.1	4.9	%0.4	%1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	62.6	47.4	%21.4	%9.4
مشتقات أدوات مالية	0.9	0.8	%0.3	%0.1
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	227.7	451.9	%77.9	%89.5
المجموع	**292.3**	**505**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2015

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,564.9 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقارنة بمبلغ 1,628.5 مليون دينار في نهاية سنة 2014 وبانخفاض مقداره 63.6 مليون دينار وبنسبة 3.9%، وذلك بما يلبي الإحتياجات التمويلية للعملاء ومتطلبات السيولة للبنك. وقد استمر العمل على تطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2015 بنسبة 7.7% عن سنة 2014، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 6%، فيما انخفضت ودائع لأجل بنسبة 25.6% وانخفضت شهادات الإيداع بحوالي 23.5%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 864.9 مليون دينار مقابل 718.6 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2015	2014	2015	2014
حسابات جارية وتحت الطلب	488.9	461.1	%31.2	%28.3
ودائع التوفير	667.6	620	%42.7	%38.1
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	356.5	479.5	%22.8	%29.4
شهادات إيداع	51.9	67.9	%3.3	%4.2
المجموع	**1,564.9**	**1,628.5**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2015

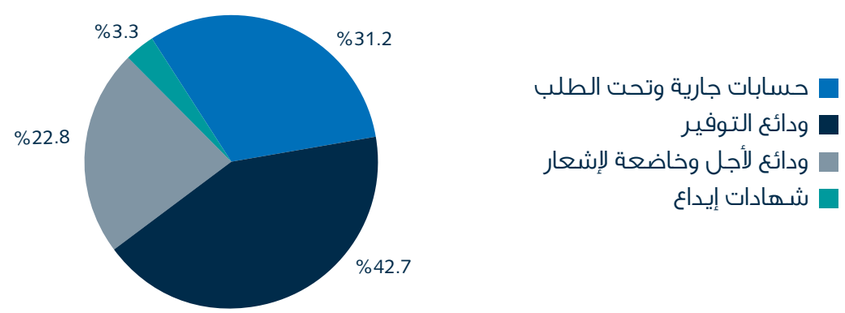

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 362.2 مليون دينار سنة 2015 بزيادة مقدارها 26.5 مليون دينار وبنسبة 7.9%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2015 إلى 67.7 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.5 مليون دينار وبنسبة 10.7%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال وبمبلغ 31.02 مليون دينار، ورفع رأسمال البنك بمبلغ 44.9 مليون دينار عن طريق توزيع أسهم مجانية من رسملة الاحتياطي الاختياري وجزء من الأرباح المدورة ليصبح رأسمال البنك 200 مليون دينار/ سهم، وتدوير المتبقي من الأرباح المدورة للسنوات القادمة.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.21% سنة 2015 مقابل 16.98% سنة 2014 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 17.34% لسنة 2015 مقابل 16.39% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 146.1 مليون دينار سنة 2015 مقابل 154.8 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 5.6%، حيث بلغ إجمالي الدخل 125.2 مليون دينار مقابل 124.6 مليون دينار في سنة 2014 مسجلاً نمواً بنسبة 0.5%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 111.4 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 0.3% مقارنةً بسنة 2014.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 71.1 مليون دينار سنة 2015 مقابل 71.6 مليون دينار سنة 2014. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات ومخصص العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 40.1 مليون دينار لسنة 2015 مقابل 44.8 مليون دينار سنة 2014 بانخفاض بلغت نسبته حوالي 10.6%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها

	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2015	2014	2015
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	71.1	71.6	(0.5)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(4.1)	(9.4)	5.3
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(3.9)	-	(3.9)
مخصصات متنوعة	(1.1)	(2.2)	1.1
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	62.0	60.0	2.0
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(21.9)	(15.2)	(6.7)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**40.1**	**44.8**	**(4.7)**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية			
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2015	2014	2015	2014
الفوائد المقبوضة	111.7	122.8	%76.5	%79.4
صافي إيرادات العمولات	20.5	18.3	%14	%11.8
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	3.0	4.2	%2	%2.7
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	10.9	9.5	%7.5	%6.1
المجموع	**146.1**	**154.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2015

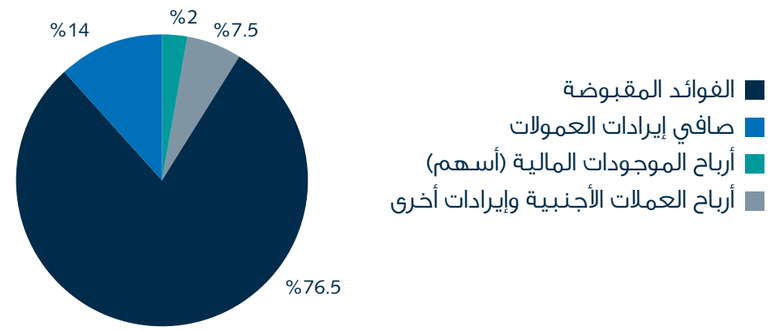

المصروفات والمخصصات:

انخفضت إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2015 لتصل إلى 63.2 مليون دينار مقارنه بسنة 2014 وبنسبة انخفاض بلغت 2.2% . وكان ذلك محصلة لانخفاض مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 5.3 مليون دينار وبنسبة 56.7% ، كما انخفض بند الاستهلاكات بمبلغ 456 ألف دينار وبنسبة 8.9% . في حين انخفضت نفقات الموظفين بمبلغ 180 ألف دينار . كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 1.7 مليون دينار نظراً لارتفاع مصاريف رسوم التأمين، الإعلانات والاشتراكات، الصيانة، الإيجارات، التبرعات، القرطاسية والمطبوعات، ومصاريف الهاتف والبريد والأتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى. فيما انخفض بند رسوم ورخص وضرائب.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2015 فقد بلغت حوالي 2 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 142.5 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 18.9 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 1.7 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية			
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2015	2014	2015	2014
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	4.1	9.4	%6.5	%14.5
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	3.9	-	%6.2	-
مخصصات متنوعة	1.1	2.2	%1.7	%3.4
نفقات الموظفين	28.5	28.7	%45.1	%44.4
مصاريف أخرى	20.9	19.2	%33.1	%29.8
الاستهلاكات والإطفاءات	4.7	5.1	%7.4	%7.9
المجموع	**63.2**	**64.6**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2015

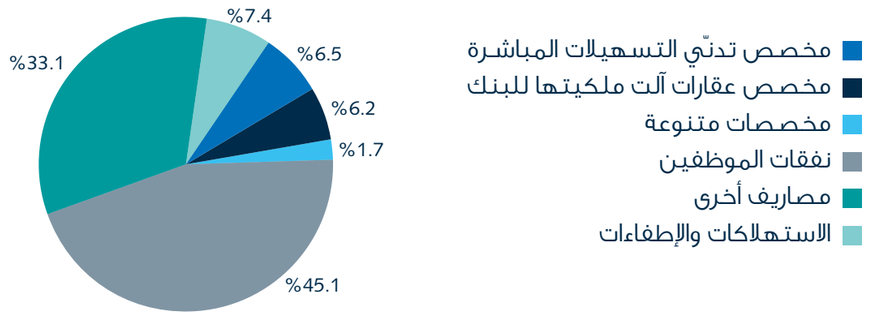

أهم النسب المالية		
	2015	2014
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%11.7	%14.44
العائد على رأس المال	%26.33	%30.39
العائد على متوسط الموجودات	%1.86	%2.21
ربحية الموظف بعد الضريبة	19,677 دينار	21,898 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.08	%5.76
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.95	%1.41
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.13	%4.34
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%101.2	%101.9
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%5.94	%7.21

المؤشرات المالية للسنوات (2011 - 2015)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات	2,052,858	2,016,628	2,076,937	2,190,187	2,206,222
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,125,667	1,028,093	1,146,687	1,196,856	1,221,967
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,631,418	1,587,636	1,614,125	1,702,899	1,688,476
حقوق الملكية – مساهمي البنك	259,194	276,510	316,986	335,746	362,242
حقوق غير المسيطرين	18,114	14,267	4,506	4,116	4,703
صافي الربح قبل الضريبة	49,674	46,222	50,204	59,999	61,966

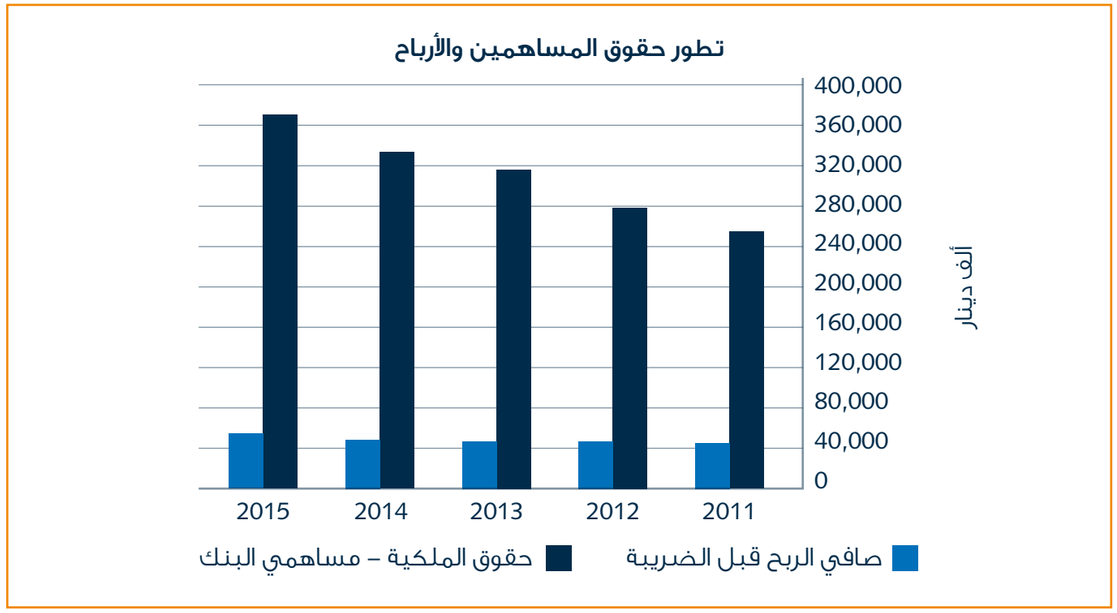

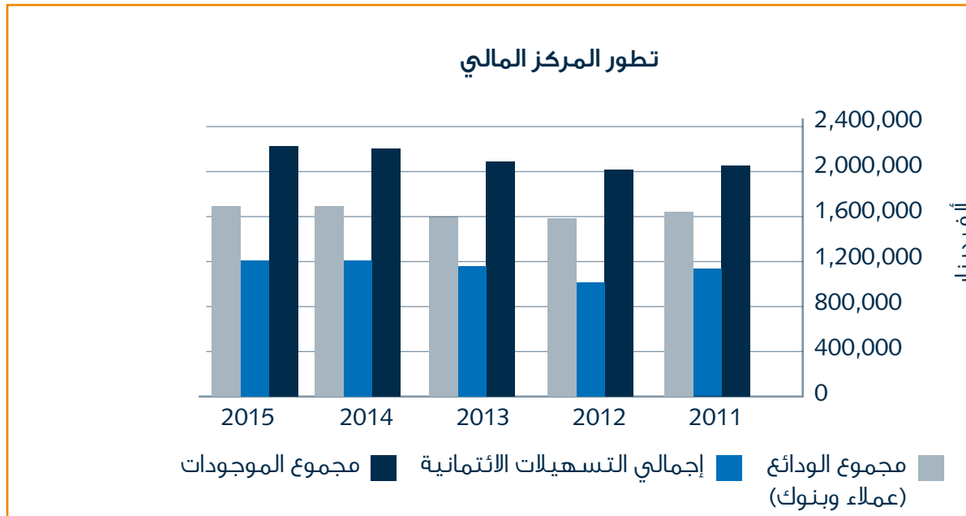

أهداف خطتنا المستقبلية 2016

- المحافظة على مركز البنك التنافسي في الأسواق التي يعمل بها. والارتقاء بالنسب المالية الرئيسة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية على مستوى المعايير العالمية ومتطلبات الدول التي يتواجد بها البنك.

- مواصلة تطوير ابتكار منتجات وخدمات رائدة وحديثة ضمن مفهوم البنك الشامل، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمة المقدمة بما يسهم في المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد من كافة الشرائح المستهدفة.

- الاستمرار في المحافظة على العلاقات الجيدة مع العملاء الحاليين للبنك، بالإضافة إلى استغلال الفرص لتقديم الحلول المالية الشاملة والخدمات المصرفية إلى القطاعات الواعدة، في سوق الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز تواجد البنك الإقليمي من خلال استكمال الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الرقابية لتأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة "Conventional Wholesale Bank". والاستمرار في تقييم فرص التواجد في أسواق أخرى بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.

- مواصلة سياسة التفرع المستهدف في الأسواق التي يتواجد بها البنك، لتعزيز وصول منتجاته وخدماته إلى شرائح العملاء المستهدفين، وبما يحاكي استراتيجية البنك الهادفة للتواجد في مناطق جغرافية تخدم مختلف قطاعات الأعمال. مع الاستمرار في الارتقاء في بيئة الخدمة في منافذ التوزيع وفق هويتنا المؤسسية. هذا إلى جانب تنفيذ مشاريع توفير الطاقة الكهربائية.

- استمرار تطوير بيئة عمليات وتحديث سياسات ومنظومة إجراءات وقواعد البيانات، بما يسهم في انسيابية الخدمة، وتوفير أنظمة قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

- مواكبة آخر المستجدات الحديثة في سبيل الارتقاء بمنظومة قنوات الدفع الإلكترونية بحيث تشمل كل من بنك الإنترنت Internet Banking وبنك الموبايل Mobile Banking وبما ينسجم مع تعزيز الاشتمال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة من خلال نظام المدفوعات الوطني.

- الاستمرار في المحافظة على أعلى درجات التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، من خلال مواصلة البناء على القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات البنكية المتطورة التي يمتلكها البنك، بما يحقق الفعالية والكفاءة في العمليات ويقلل المخاطر. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: تطبيق نسخة مطورة من نظام المقاصة الإلكترونية (ECC Upgrade Version)، استكمال تطبيق نظام المدفوعات الوطني (ACH)، تحديث قواعد البيانات لجميع أنظمة البنك لتصبح Oracle11، استكمال استبدال نظام بنك الإنترنت، وتطبيق نظام CCM Bluering لقطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق نظام الموارد البشرية في بنك الأردن – سورية.

- تطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يتضمنه ذلك من استكمال تطوير عملية إدارة مخاطر محافظ الائتمان وبناء مؤشرات المخاطر في سبيل الارتقاء بالعملية الائتمانية. ومواصلة مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية بهذا الخصوص. والعمل على الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية، مع مراعاة خصوصية الدول التي يتواجد بها البنك. وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع يذكر منها: استكمال تطبيق النظام الآلي لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALM System) وفقاً لمتطلبات بازل III، تطبيق النظام الآلي للتصنيف الائتماني Risk Rating، إعداد واعتماد نتائج عملية التقييم لكفاية رأس المال (ICAAP) وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، واستكمال مراحل تطبيق النظام الآلي لمراقبة حسابات العملاء لغايات التحقق من امتثالها لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA). إضافةً إلى تجهيز متطلبات شركة المعلومات الائتمانية.

- استمرار البنك بنهج تطوير وتنمية موارده البشرية وزيادة كفاءتها، والعمل على تطبيق مخرجات مشروع الجدارات الوظيفية لتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الجدارة والإنتاجية. بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق خطة التدريب الهادفة إلى الوصول إلى مستويات متقدمة من الكفاءة والفعالية لدى مواردنا البشرية.

- استمرار البنك في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المستهدفة، وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للبنك ومنظومة قيمه.

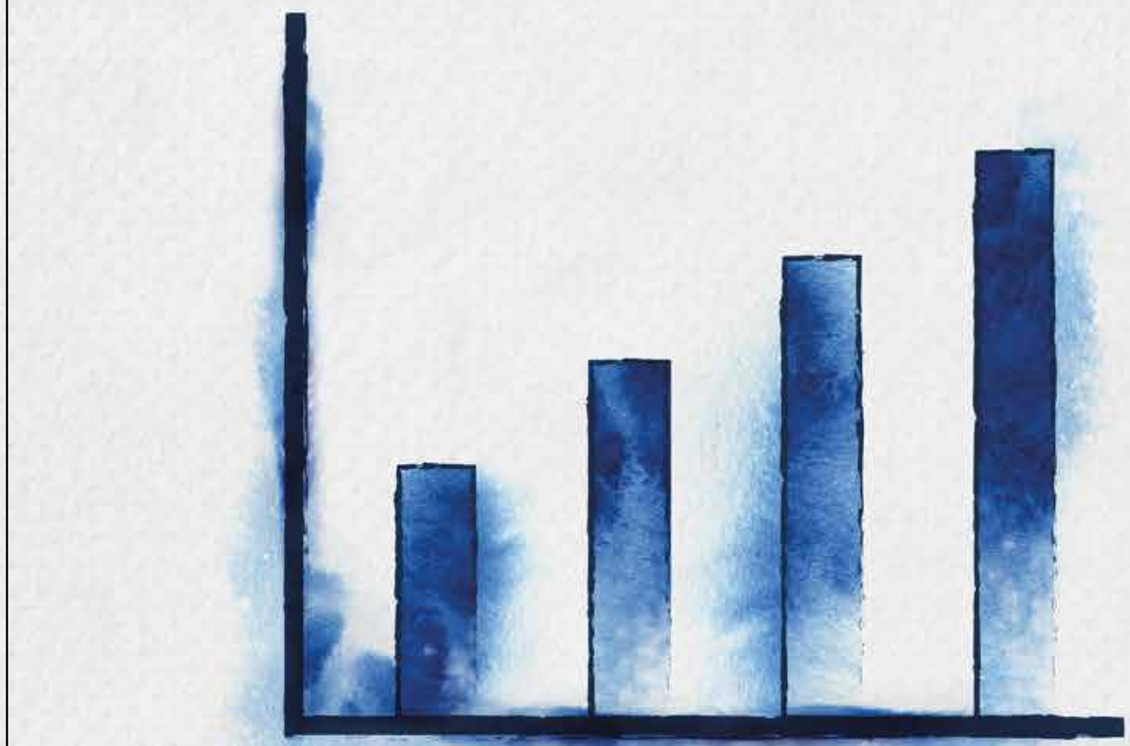

البيانات والإيضاحات المالية

2015

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف : ٠٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس : ٠٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

ع م/ ٨٥٧٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٠ آذار ٢٠١٦

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عاصم فوزي حداد
إجازة رقم (٥٨٨)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	31 كانون الأول	
		2015	2014
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	234,500,507	258,250,810
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	281,318,758	205,319,866
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	155,000,000	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	1,095,828	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	62,655,399	47,428,226
مشتقات أدوات مالية	38	866,107	750,745
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	1,142,237,246	1,100,617,301
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	227,655,707	451,957,464
استثمارات في شركات حليفة	11	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	25,795,455	27,268,112
موجودات غير ملموسة	13	3,320,303	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	12,217,573	19,984,865
موجودات أخرى	14	59,558,989	70,382,718
مجموع الموجودات		**2,206,221,873**	**2,190,187,366**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	123,589,030	74,426,183
ودائع عملاء	16	1,564,886,963	1,628,473,303
تأمينات نقدية	17	111,171,152	102,111,486
مخصصات متنوعة	18	6,226,165	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	13,197,654	15,998,305
أموال مقترضة	20	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	21	19,704,999	20,022,138
مجموع المطلوبات		**1,839,276,919**	**1,850,325,314**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	23	67,716,833	61,177,439
الاحتياطي الاختياري	23	13,709,740	13,714,543
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	12,646,252	13,128,988
احتياطي خاص	23	2,921,601	2,921,601
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(11,481,891)	(10,326,397)
احتياطي القيمة العادلة	25	33,186,645	17,959,472
أرباح مدورة	26	88,442,614	82,070,084
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		362,241,794	335,745,730
حقوق غير المسيطرين		4,703,160	4,116,322
مجموع حقوق الملكية		**366,944,954**	**339,862,052**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,206,221,873**	**2,190,187,366**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2015	2014
الفوائد الدائنة	28	111,672,273	122,842,904
الفوائد المدينة	29	20,826,542	30,139,957
صافي إيرادات الفوائد		90,845,731	92,702,947
صافي إيرادات العمولات	30	20,514,522	18,282,731
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		111,360,253	110,985,678
أرباح عملات أجنبية	31	2,791,535	2,826,654
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	32	(130,717)	352,470
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	3,107,684	3,851,253
إيرادات أخرى	33	8,091,777	6,631,878
إجمالي الدخل		125,220,532	124,647,933
نفقات الموظفين	34	28,514,832	28,695,069
استهلاكات وإطفاءات	12 و13	4,674,828	5,131,143
مصاريف أخرى	35	20,921,269	19,248,982
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	4,071,190	9,396,842
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	3,941,057	-
مخصصات متنوعة	18	1,131,178	2,178,042
إجمالي المصروفات		63,254,354	64,650,078
الربح من التشغيل		61,966,178	59,997,855
حصة البنك من أرباح شركة حليفة	11	-	2,042
الربح قبل الضرائب		61,966,178	59,999,897
ينزل : ضريبة الدخل	19	(21,903,385)	(15,175,308)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		40,062,793	44,824,589
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		40,835,470	47,127,403
حقوق غير المسيطرين		(772,677)	(2,302,814)
الربح للسنة		40,062,793	44,824,589
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	36	0.263	0.304

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
الربح للسنة – قائمة (ب)	40,062,793	44,824,589
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	4,065,419	3,870,140
	4,065,419	3,870,140
البنود الغير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	(1,029,646)
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	15,227,173	(6,029,617)
	15,227,173	(7,059,263)
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	59,355,385	41,635,466
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :		
مساهمي البنك	58,129,781	42,024,982
حقوق غير المسيطرين	1,225,604	(389,516)
	59,355,385	41,635,466

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن									
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات			خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة – صافي	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
		قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة							
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	61,177,439	13,714,543	13,128,988	2,921,601	(10,326,397)	17,959,472	82,070,084	335,745,730	4,116,322	339,862,052
تعديلات (إيضاح 47)	-	-	-	-	-	-	-	(613,717)	(613,717)	(638,766)	(1,252,483)
رصيد بداية السنة المعدلة	155,100,000	61,177,439	13,714,543	13,128,988	2,921,601	(10,326,397)	17,959,472	81,456,367	335,132,013	3,477,556	338,609,569
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(4,803)	(4,803)	(23,293)	-	(1,155,494)	-	3,255,531	2,067,138	1,998,281	4,065,419
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,835,470	40,835,470	(772,677)	40,062,793
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	15,227,173	-	15,227,173	-	15,227,173
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(4,803)	(4,803)	(23,293)	-	(1,155,494)	15,227,173	44,091,001	58,129,781	1,225,604	59,355,385
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,544,197	-	(459,443)	-	-	-	(6,084,754)	-	-	-
الأرباح الموزعة*	-	-	-	-	-	-	-	(31,020,000)	(31,020,000)	-	(31,020,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	67,716,833	13,709,740	12,646,252	2,921,601	(11,481,891)	33,186,645	88,442,614	362,241,794	4,703,160	366,944,954
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	54,601,184	13,715,928	11,907,433	2,319,566	(11,643,042)	33,450,490	57,534,189	316,985,748	4,505,838	321,491,586
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(1,385)	(1,385)	(6,718)	-	1,316,645	-	649,685	1,956,842	1,913,298	3,870,140
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	47,127,403	47,127,403	(2,302,814)	44,824,589
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(9,785,321)	8,755,675	(1,029,646)	-	(1,029,646)
التغير في احتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(6,029,617)	-	(6,029,617)	-	(6,029,617)
أثر انخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	-	-	-	-	-	-	323,920	(323,920)	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(1,385)	(1,385)	(6,718)	-	1,316,645	(15,491,018)	56,208,843	42,024,982	(389,516)	41,635,466
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,577,640	-	1,228,273	602,035	-	-	(8,407,948)	-	-	-
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	61,177,439	13,714,543	13,128,988	2,921,601	(10,326,397)	17,959,472	82,070,084	335,745,730	4,116,322	339,862,052

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 28 آذار 2015 تقرر توزيع ما مقداره 20% من رأسمال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31.020.000 دينار

** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 12.217.573 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2015 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ،استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5.562.276 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2015	2014
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		61,966,178	59,999,897
تعديلات لبنود غير نقدية :			
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13	4,674,828	5,131,143
تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	4,071,190	9,396,842
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	(16,988)	(2,712)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	32	61,466	110,653
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(2,758,803)	(2,804,769)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون غير متحققة	33	-	584,000
مخصصات متنوعة	18	1,131,178	2,178,042
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك		3,941,057	-
حصة البنك من (أرباح) شركة حليفة	11	-	(2,042)
فروقات عملات أجنبية		3,214,347	289,863
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		76,284,453	74,880,917
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		221,572	(553,097)
(الزيادة) النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(155,000,000)	8,508,000
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		3,698,605	(4,211,480)
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(45,691,135)	(69,666,959)
النقص في الموجودات الأخرى		6,882,672	3,834,703
الزيادة في ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		3,159,000	-
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(63,586,340)	84,267,580
الزيادة في تأمينات نقدية		9,059,666	9,969,981
الزيادة في أموال مقترضة		-	500,956
(النقص) في مطلوبات أخرى		(781,850)	(4,736,904)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(242,037,810)	27,912,780
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		(165,753,357)	102,793,697
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(3,627,631)	(859,451)
الضرائب المدفوعة	19	(19,562,896)	(19,882,159)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		(188,943,884)	82,052,087
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(94,490,374)	(231,132,000)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		318,792,131	219,373,741
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	(250,002)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	12,758,045
المتحصل من بيع استثمارات في شركات حليفة		-	1,718,163
(شراء) استحقاق مشتقات مالية		(115,362)	116,577
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(4,634,780)	(5,669,521)
بيع ممتلكات ومعدات		199,536	1,063,036
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(609,886)	(1,476,967)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		219,141,265	(3,498,928)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		4,065,419	3,870,140
أرباح موزعة على المساهمين		(30,555,289)	(23,162,870)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		(26,489,870)	(19,292,730)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	2,758,803	2,804,769
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		6,466,314	62,065,198
النقد وما في حكمه في بداية السنة		376,789,520	314,724,322
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	383,255,834	376,789,520

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

– إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأسمال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155.1 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد .

– يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (70) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي) .

– تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (585) بتاريخ 21 كانون الثاني 2016 .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني .

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (48/أ) .

أسس توحيد القوائم المالية

– تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

– يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الأردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2015 كما يلي:

اســـــم الشركـــــة	31 كانون الأول 2015		للعام 2015	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	7,017,489	2,430,982	1,412,703	504,875
بنك الأردن – سورية *	50,334,900	39,830,543	1,838,176	3,353,229
شركة الأردن للتأجير التمويلي	12,055,570	244,054	917,938	317,060

– يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .
– تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة .
* نظراً لأن لدى البنك القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل الإدارة التنفيذية وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

– القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

– يتم تكوين مخصص تدنٍّ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.

– يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعدّ لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) إلى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات .

– يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

– يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة :

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة ، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط :

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

– التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال ، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

– التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

– يتم قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

– هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

– يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني .

– يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

– هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

– يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

– تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المبيعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد.

– لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
– يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات .

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍ في قيمتها .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت ، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية .

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍ في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم قيد التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

- أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية الموحد ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة إصدار الأسهم .

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد .

- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

أ – الشهـــرة

– يتم إثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدنٍ في قيمة الاستثمار.
– يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة .
– يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم قيد قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب – الموجودات غير الملموسة الأخرى

– الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة .
– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة . ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.
– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة .
– يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة . كما يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

– فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% – 20% سنوياً .

العملات الأجنبية

–يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .
– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
– يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .
– يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .
– عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

– هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3- التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

– يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .

– يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني ، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 .

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

– يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.

– مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة .

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	60,743,739	60,613,399
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
– حسابات جارية وتحت الطلب	43,126,936	32,931,186
– ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	9,958,189	75,179,761
– شهادات إيداع	33,700,000	-
– متطلبات الاحتياطي النقدي	86,971,643	89,526,464
	234,500,507	258,250,810

– بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 2,513,689 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (2,735,261 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).
* يشمل هذا البنـد 7,444,500 دينـار تستحـق خلال فترة تزيـد عـن ثلاثـة أشهـر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	54,171,877	32,946,081	54,171,877	32,946,081
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشـهر أو أقل	160,141,720	39,617,900	67,005,161	132,755,885	227,146,881	172,373,785
	160,141,720	39,617,900	121,177,038	165,701,966	281,318,758	205,319,866

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 49,667,196 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (14,529,831 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,175,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (2,175,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	10,000,000	-	-	-	10,000,000	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	90,000,000	-	-	-	90,000,000	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر إلى سنة	55,000,000	-	-	-	55,000,000	-
	155,000,000	-	-	-	155,000,000	-

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	173,300	595,171
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	68,770	64,560
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	853,758	4,196,168
	1,095,828	4,855,899

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	47,209,483	33,328,286
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	7,324,125	7,366,218
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	6,407,983	5,018,006
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة	1,713,808	1,715,716
	62,655,399	47,428,226

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 3,107,684 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (3,851,253 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014).

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الإفراد (التجزئة)	**276,767,171**	**257,870,312**
حسابات جارية مدينة	10,941,372	10,312,052
قروض وكمبيالات*	254,102,985	235,822,212
بطاقات الائتمان	11,722,814	11,736,048
القروض العقارية	**208,815,795**	**192,882,364**
الشركات:	**586,872,921**	**682,669,123**
الشركات الكبرى	460,396,554	551,592,725
حسابات جارية مدينة	62,930,449	96,508,951
قروض وكمبيالات*	397,466,105	455,083,774
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	126,476,367	131,076,398
حسابات جارية مدينة	36,179,899	36,549,208
قروض وكمبيالات*	90,296,468	94,527,190
الحكومة والقطاع العام	**149,510,740**	**63,433,842**
المجمـوع	**1,221,966,627**	**1,196,855,641**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(70.706,100)	(85,114,033)
ينزل: فوائد معلقة	(9,023,281)	(11,124,307)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,142,237,246**	**1,100,617,301**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـاً البالغـة 8,554,432 دينـار كما في 31 كانون الأول 2015 (7,560,935 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 81,073,382 دينار أي ما نسبته (6/63%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (96,661,025 دينار أي ما نسبته (8/08%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 72,050,101 دينار أي ما نسبته (5/94%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقـة للسنة (85,536,718 دينار أي ما نسبته (7/21%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 84,054,200 دينار أي ما نسبته (6/88%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (41,100,410 دينار أي ما نسبته (3/4%) في نهاية السنة السابقة)، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 65,456,540 دينار (22,333,432 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

2015	الأفـراد	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
		القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	17,328,609	3,465,954	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033
فرق عملات أجنبية	(411,477)	(52,758)	6,971,806	(12,596,534)	-	(6,088,963)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	3,061,198	(1,130,136)	2,305,307	(165,179)	-	4,071,190
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(2,506,012)	-	(8,462,767)	(1,421,381)	-	(12,390,160)
الرصيد في نهاية السنة	17,472,318	2,283,060	45,944,604	5,006,118	-	70,706,100

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

2014	الأفـراد	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
		القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291
فرق عملات أجنبية	(100,046)	(32,482)	(1,586,808)	(110,023)	-	(1,829,359)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,509,896	(1,569,950)	(3,570,594)	12,027,490	-	9,396,842
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(3,240,744)	(268,539)	(8,401,694)	(3,379,764)	-	(15,290,741)
الرصيد في نهاية السنة	17,328,609	3,465,954	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها كما يلي:

			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2015	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	17,254,739	2,283,060	45,800,617	4,921,414	-	70,259,830
على أساس المحفظة	217,579	-	143,987	84,704	-	446,270
الرصيد في نهاية السنة	17,472,318	2,283,060	45,944,604	5,006,118	-	70,706,100

			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	17,049,496	3,414,474	44,839,823	19,036,949	-	84,340,742
على أساس المحفظة	279,113	51,480	290,435	152,263	-	773,291
الرصيد في نهاية السنة	17,328,609	3,465,954	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 11,006,261 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (6,541,435 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

- هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 13,673,729 دينار وفوائدها المعلقة 1,283,569 دينار والمخصص المرصود لها 12,390,160 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2015	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,792,647	762,950	5,805,793	1,762,917	11,124,307
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	290,860	138,064	(265,351)	378,726	542,299
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(211,913)	(310,639)	(408,802)	(428,402)	(1,359,756)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(343,340)	-	(672,028)	(268,201)	(1,283,569)
الرصيد في نهاية السنة	2,528,254	590,375	4,459,612	1,445,040	9,023,281

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,705,614	991,808	6,947,804	2,857,172	13,502,398
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	686,788	123,721	1,683,962	226,560	2,721,031
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(420,125)	(294,875)	(511,429)	(290,269)	(1,516,698)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(2,391)	-	(561,047)	-	(563,438)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(177,239)	(57,704)	(1,753,497)	(1,030,546)	(3,018,986)
الرصيد في نهاية السنة	2,792,647	762,950	5,805,793	1,762,917	11,124,307

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	202,032,574	278,686,959
سندات وأسناد قرض شركات	25,623,133	35,460,500
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	227,655,707	314,147,459
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	-	137,810,005
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	-	137,810,005
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	227,655,707	451,957,464

– تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	227,655,707	439,461,339
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	-	12,496,125
	227,655,707	451,957,464

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	32,930,822	9,998,971	78,688,145	63,049,691	42,988,078

تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصـــف سنوية.

11- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1	2,724,672
استبعادات شركات حليفة *	-	(2,724,671)
الرصيد في نهاية السنة **	1	1

* قام البنك خلال النصف الثاني من العام 2014 بتخفيض مساهمته في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة) من خلال بيع جزء من هذا الاستثمار وذلك تماشياً مع أحكام المادة رقم (38/أ/1) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين ، وقد نتج عن عملية البيع أرباح بقيمة 2,042 دينار. هذا وقد تم تحويل باقي مساهمة البنك ضمن محفظة البنك في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

** تم احتساب حصة البنك في شركة الصناعات الوطنية بقيمة دينار واحد فقط، وذلك كون الشركة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها في السنوات السابقة.

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
		31 كانون الأول 2015				
		الكلفة				
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
		1	-	1	-	

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
		31 كانون الأول 2014				
		الكلفة				
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	-	2,724,671	(2,724,671)	-	-	صناعية
		2,724,672	(2,724,671)	1	-	

12- ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2015	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,237,388	14,881,753	19,796,496	1,131,660	10,941,103	20,116,449	70,104,849
إضافات	38,652	50,687	1,384,714	66,221	1,115,950	1,190,416	3,846,640
(استبعادات)	-	(47,880)	(641,856)	(211,960)	(1,374,628)	(772,709)	(3,049,033)
فروقات عملات أجنبية	(142,994)	(1,561,615)	(353,246)	(21,079)	(118,939)	(409,252)	(2,607,125)
الرصيد في نهاية السنة	3,133,046	13,322,945	20,186,108	964,842	10,563,486	20,124,904	68,295,331
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,855,328	14,124,474	989,159	8,572,983	15,305,829	44,847,773
استهلاك السنة	-	197,885	1,571,866	78,260	513,677	1,668,460	4,030,148
(استبعادات)	-	(29,218)	(584,761)	(206,048)	(1,316,979)	(729,479)	(2,866,485)
فروقات عملات أجنبية	-	(130,878)	(202,412)	(17,031)	(85,356)	(276,707)	(712,384)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,893,117	14,909,167	844,340	7,684,325	15,968,103	45,299,052
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,133,046	7,429,828	5,276,941	120,502	2,879,161	4,156,801	22,996,279
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات*	-	1,874,162	281,333	-	502,907	140,774	2,799,176
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,133,046	9,303,990	5,558,274	120,502	3,382,068	4,297,575	25,795,455
2014							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,278,631	13,237,005	20,413,238	1,243,287	12,547,723	19,356,469	70,076,353
إضافات	-	2,043,779	972,971	46,210	640,248	1,306,306	5,009,514
(استبعادات)	-	(6,339)	(1,493,405)	(151,757)	(2,213,561)	(431,541)	(4,296,603)
فروقات عملات أجنبية	(41,243)	(392,692)	(96,308)	(6,080)	(33,307)	(114,785)	(684,415)
الرصيد في نهاية السنة	3,237,388	14,881,753	19,796,496	1,131,660	10,941,103	20,116,449	70,104,849
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,675,693	13,954,920	1,025,100	9,616,506	13,999,393	44,271,612
استهلاك السنة	-	210,727	1,655,519	101,720	932,485	1,596,404	4,496,855
(استبعادات)	-	(1,200)	(1,440,869)	(133,662)	(1,956,089)	(228,771)	(3,760,591)
فروقات عملات أجنبية	-	(29,892)	(45,096)	(3,999)	(19,919)	(61,197)	(160,103)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,855,328	14,124,474	989,159	8,572,983	15,305,829	44,847,773
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,237,388	9,026,425	5,672,022	142,501	2,368,120	4,810,620	25,257,076
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	636,556	193,062	-	1,123,012	58,406	2,011,036
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,237,388	9,662,981	5,865,084	142,501	3,491,132	4,869,026	27,268,112

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 2,123,913 دينار لعام 2015 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 32,444,421 دينار لعام 2015 (27,841,133 دينار لعام 2014).

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاؤها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	3,371,359	2,534,327
إضافات خلال السنة	609,886	1,476,967
الإطفاء للسنة	(644,680)	(634,288)
فروقات عملات أجنبية	(16,262)	(5,647)
رصيد نهاية السنة	3,320,303	3,371,359

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
فوائد وإيرادات برسم القبض	6,638,640	7,435,082
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,107,795	2,512,113
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	37,373,852	42,387,170
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون **	-	5,037,000
شيكات مقاصة	2,434,194	2,560,577
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,015,307	1,335,491
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	1,473,124	1,788,929
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	8,448,822	7,291,345
معاملات في الطريق	67,255	35,011
	59,558,989	70,382,718

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:	عقـــارات مستملكـــة	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	42,387,170	42,027,842
إضافات	2,379,766	4,178,502
استبعادات	(3,452,027)	(3,830,206)
المسترد من مخصص التدني – إيضاح (33)	(3,941,057)	-
رصيد نهاية السنة	-	11,032
	37,373,852	42,387,170

– بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014، بدأ البنك بإحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات.

** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات المالية التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون:	موجودات مالية (أسهم)	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	5,037,000	5,621,000
(خسائر) تدني – إيضاح (33)	-	(584,000)
بيع موجودات مالية التي آلت ملكيتها للبنك*	(5,037,000)	-
رصيد نهاية السنة	-	5,037,000

* يمثل هذا البند بيع أسهم خلال العام 2015، والتي كانت مصنّفة ضمن بند موجودات أخرى. ونتج عن عملية البيع أرباح بقيمة 1,861,500 دينار تم قيدها في قائمة الدخل الموحّد.

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2015			31 كانـــون الأول 2014		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	14,763,256	14,763,256	-	12,550,183	12,550,183
ودائع لأجل	-	108,825,774	108,825,774	9,217,000	52,659,000	61,876,000
	-	123,589,030	123,589,030	9,217,000	65,209,183	74,426,183

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2015				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	328,240,342	55,898,871	82,188,847	22,522,530	488,850,590
ودائع التوفير	650,414,852	1,342,623	15,734,630	60,065	667,552,170
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	235,603,488	50,752,929	24,982,634	45,204,607	356,543,658
شـهادات إيداع	49,509,355	40,000	2,391,190	-	51,940,545
المجمـــوع	1,263,768,037	108,034,423	125,297,301	67,787,202	1,564,886,963

	31 كانـــون الأول 2014				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	292,456,616	89,744,245	58,756,495	20,099,093	461,056,449
ودائع التوفير	603,967,644	14,664,102	1,312,977	90,429	620,035,152
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	305,892,704	35,476,228	69,971,624	68,184,578	479,525,134
شـهادات إيداع	65,340,308	50,000	2,466,260	-	67,856,568
المجمـــوع	1,267,657,272	139,934,575	132,507,356	88,374,100	1,628,473,303

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 58,092,471 دينار أي ما نسبته 3.71% من إجمالي الودائع للسنة (78,086,639 دينار، أي ما نسبته 4.80% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 864,982,291 دينار أي ما نسبته 55.27% من إجمالي الودائع للسنة (718,630,284 دينار أي ما نسبته 44.13% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 13,059,220 دينار أي ما نسبته 0.83% من إجمالي الودائع للسنة (6,129,436 دينار أي ما نسبته 0.38% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 82,805,617 دينار للسنة (48,725,628 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	90,930,302	81,918,468
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	20,240,850	20,193,018
المجموع	111,171,152	102,111,486

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2015	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	8,165,555	776,715	(3,604,397)	-	5,337,873
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	346,924	277,111	(23,234)	-	600,801
مخصصات متنوعة	280,464	77,352	-	(70,325)	287,491
	8,792,943	1,131,178	(3,627,631)	(70,325)	6,226,165
2014					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,923,287	2,101,719	(859,451)	-	8,165,555
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	610,523	(263,599)	-	-	346,924
مخصصات متنوعة	43,136	339,922	-	(102,594)	280,464
	7,576,946	2,178,042	(859,451)	(102,594)	8,792,943

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	15,998,305	16,947,814
ضريبة الدخل المدفوعة	(19,562,896)	(19,882,159)
ضريبة الدخل المستحقة	16,762,245	18,932,650
رصيد نهاية السنة	13,197,654	15,998,305

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	16,762,245	18,932,650
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – إضافة	(1,587,473)	(4,279,809)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	6,728,613	522,467
	21,903,385	15,175,308

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 35% اعتباراً من بداية العام 2015 ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 24% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2013، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2011 و2014 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد ، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,750,030 دينار وقد تم الاعتراض على هذا التقدير من قبل البنك حسب الأصول ، حيث قام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2014 كما قام البنك بتخصيص 144,000 دينار لمواجهة الالتزامات الضريبية عن نتائج أعمال العام 2015 (صفر دينار لضريبة الدخل و144,000 دينار لضريبة القيمة المضافة)، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الالتزامات الضريبية عن العام 2015 .
- قامت شركة تفوّق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2011 ، وكما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2012 إلا أنه لم يتم التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد ، كما تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي للعامين 2013 و2014 وقبولها حسب نظام العينات ، هذا وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المأخوذة في القوائم المالية كافية لأغراض الالتزامات الضريبية .
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2013، كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2014 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد .

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2015				2014			
	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة
الحسابات المشمولة	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات ضريبية مؤجلة								
مخصص ديون غير عامله	21,636,027	-	-	16,403,056	7,572,609	-	5,741,070	5,741,070
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	3,807,362	-	-	3,781,736	1,286,870	-	1,090,151	1,090,151
مخصص تعويض نهاية الخدمة	8,165,555	-	776,715	5,337,873	2,819,361	-	1,663,191	1,663,191
فوائد معلقة	998,113	-	-	998,113	337,292	-	263,258	263,258
مخصص القضايا المقامة على البنك	346,924	-	277,111	600,801	118,949	-	201,900	201,900
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	327,655	-	23,234	4,268,712	113,407	-	1,331,622	1,331,622
تدني موجودات متوفرة للبيع	7,079,808	-	3,941,057	62,831	2,477,933	-	21,991	21,991
مخصصات أخرى	13,366,641	-	7,016,977	7,617,560	4,594,144	-	1,904,390	1,904,390
تقييم استثمارات مالية آلت ملكيتها للبنك	1,898,000	-	1,898,000	-	664,300	-	-	-
وفاء لديون	1,898,000	-	-	-	664,300	-	-	-
	57,626,085	(5,009,932)	23,550,286	39,070,682	19,984,865	(5,009,932)	12,217,573	12,217,573
موجودات ضريبية مؤجلة	62,636,017	(5,009,932)	4,994,883	16,403,056	7,572,609	(5,009,932)	5,741,070	5,741,070

- إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2015		2014	
	موجـــودات	مطلوبـات	موجـــودات	مطلوبـات
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	19,984,865	-	16,613,171	-
تعديلات (إيضاح 47)	(1,252,483)	-	-	-
رصيد بداية السنة المعدل	18,732,382	-	16,613,171	-
أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في فلسطين والأردن*	(414,598)	-	1,798,374	-
المضاف خلال السنة	1,587,473	-	2,481,435	-
المطفأ خلال السنة	(6,314,015)	-	(522,467)	-
فرق عملات أجنبية	(1,373,669)	-	(385,648)	-
رصيد نهاية السنة	12,217,573		19,984,865	

*تم في بداية العام 2015 إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد في الأردن وفلسطين ، وعليه تم تعديل الموجودات الضريبية المؤجلة في السنوات اللاحقة وفقاً للنسب الضريبية الجديدة والبالغة 35% وتم تعديلها في فروع فلسطين بعد إقرارها في النصف الأول من العام 2015 لتتوافق مع النسب سيستفيد من هذه الموجودات في

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	61,966,178	59,999,897
ارباح غير خاضعة للضريبة	(23,222,541)	(6,729,106)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	7,976,757	5,891,961
الربح الضريبي	46,720,394	59,162,752
نسبة ضريبة الدخل	%35.9	%32
	16,762,245	18,932,650

20- أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلـغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانـات	سعر فائدة الاقتراض
		الكليـة	المتبقيـة			
العام 2015	دينـــار				دينـــار	
اقتراض من البنك المركزي الأردني	500,956	60	60	شهري	سندات خزينة	%2.25
المجموع	500,956					
العام 2014						
اقتراض من البنك المركزي الأردني	500,956	60	60	شهري	سندات خزينة	%2.25
المجموع	500,956					

- تم إعادة إقراض المبلغ أعلاه لأحد عملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبسعر فائدة 5.25%.
- إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2015.

21- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	3,449,363	6,337,248
شيكات مقبولة الدفع	7,346,676	7,122,010
أمانات مؤقتة	2,114,422	1,873,177
أرباح مساهمين غير موزعة	1,807,742	1,343,031
تأمينات صناديق حديدية	166,306	158,329
تأمينات عقارات مباعة	96,850	97,000
مطلوبات أخرى*	4,723,640	3,091,343
	19,704,999	20,022,138

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
أمانات الضمان الاجتماعي	240,624	219,228
أمانات ضريبة الدخل	207,090	241,605
مصروفات مستحقة	2,628,509	2,159,624
حوالات واردة	197,322	140,234
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	1,395,095	275,652
	4,723,640	3,091,343

22- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (155.1 مليون كما في 31 كانون الأول 2014) .

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

23- الاحتياطيات

- **احتياطي قانوني**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- **احتياطي اختياري**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- **احتياطي خاص**

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ	طبيعة التقييد
	دينار	
احتياطي قانوني	67,716,833	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	12,646,252	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	2,921,601	متطلبات السلطات الرقابية

24- فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية .

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رصيد في بداية السنة	(10,326,397)	(11,643,042)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	(1,155,494)	1,316,645
الرصيد في نهاية السنة	(11,481,891)	(10,326,397)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للعام 2015.

25- احتياطي القيمة العادلة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	17,959,472	33,450,490
أرباح (خسائر) غير متحققة	15,227,173	(6,029,617)
(المحول) نتيجة بيع أسهم/ صافي – متحقق	-	(9,785,321)
أثر انخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	-	323,920
الرصيد في نهاية السنة	33,186,645	17,959,472

26- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	82,070,084	57,534,189
تعديلات	(613,717)	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	81,456,367	57,534,189
أرباح موزعة على المساهمين	(31,020,000)	(23,265,000)
الربح للسنة	40,835,470	47,127,403
المحول إلى الاحتياطيات	(6,084,754)	(8,407,948)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	8,755,675
فروقات ترجمة عملات أجنبية	3,255,531	649,685
أثر انخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	-	(323,920)
الرصيد في نهاية السنة*	88,442,614	82,070,084

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 12,217,573 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2015 (19,984,865 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,562,276 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

27- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبه 20% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31,020,000 دينار ، ورفع رأسمال البنك بمبلغ 44,900,000 دينار عن طريق توزيع أسهم مجانية من رسملة الاحتياطي الاختياري وجزء من الأرباح المدورة ليصبح رأسمال البنك 200 مليون دينار/سهم وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم خلال العام 2015 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 20% من رأس المال والبالغة 31,020,000 دينار عن أرباح العام 2014.

28- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة):	**27,000,838**	**26,505,985**
حسابات جارية مدينة	933,050	1,128,571
قروض وكمبيالات	23,512,401	21,588,085
بطاقات الائتمان	2,555,387	3,789,329
القروض العقارية	**14,588,962**	**11,396,638**
الشركات:	**42,736,340**	**49,925,942**
الشركات الكبرى:	31,230,700	37,319,986
حسابات جارية مدينة	6,253,408	7,395,109
قروض وكمبيالات	24,977,292	29,924,877
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	11,505,640	12,605,956
حسابات جارية مدينة	2,731,466	2,959,261
قروض وكمبيالات	8,774,174	9,646,695
الحكومة والقطاع العام	**5,455,068**	**5,978,500**
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,592,584	1,243,400
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,677,829	2,146,134
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	16,620,652	25,646,305
المجموع	**111,672,273**	**122,842,904**

29- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	981,608	1,901,214
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	187,585	149,438
ودائع توفير	1,936,905	1,650,251
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	10,347,143	17,386,665
شهادات إيداع	2,985,355	4,506,749
أموال مقترضة	11,250	6,626
تأمينات نقدية	952,606	1,281,442
رسوم ضمان الودائع	3,424,090	3,257,572
	20,826,542	30,139,957

30- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,221,393	5,141,745
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,906,688	3,063,251
عمولات أخرى	12,650,131	10,333,464
ينزل: عمولات مدينة	(263,690)	(255,729)
صافي إيرادات العمولات	20,514,522	18,282,731

31- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	32,732	21,885
ناتجة عن التقييم	2,758,803	2,804,769
	2,791,535	2,826,654

32- (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2015	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم محلية	135,324	(51,487)	11,845	95,682
أسهم خارجية	(306,721)	(9,979)	90,301	(226,399)
	(171,397)	(61,466)	102,146	(130,717)

	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2014	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم محلية	-	(95,341)	13,145	(82,196)
أسهم خارجية	429,960	(15,312)	20,018	434,666
	429,960	(110,653)	33,163	352,470

33- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	1,074,059	1,154,650
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	1,628,485	1,768,592
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	476,359	507,379
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك	170,896	195,126
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	16,988	2,712
فوائد معلقة معادة للإيرادات	1,359,756	1,516,698
(خسائر) تدني موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون	-	(584,000)
أرباح بيع موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	1,861,500	-
المسترد من مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	-	11,032
إيرادات أخرى	1,503,734	2,059,689
	8,091,777	6,631,878

34- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	22,846,565	23,072,605
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,895,371	1,754,917
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,477,886	1,489,339
نفقات طبية	1,360,857	1,175,680
تدريب الموظفين	295,605	479,564
مياومات سفر وتنقلات	638,548	722,964
	28,514,832	28,695,069

35- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	3,191,913	3,053,106
قرطاسية ومطبوعات	895,352	870,770
بريد وهاتف وسويفت	1,560,769	1,414,119
صيانة وتصليحات وتنظيفات	3,039,529	2,724,832
رسوم ورخص وضرائب	1,853,840	2,722,125
إعلانات واشتراكات	3,508,021	2,804,403
رسوم تأمين	1,908,703	1,660,821
إنارة وتدفئة	2,455,768	2,225,349
تبرعات وإعانات	522,106	305,125
ضيافة	236,702	218,434
أتعاب مهنية وقانونية واستشارات	1,056,962	644,092
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	636,604	550,806
	20,921,269	19,248,982

36- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	40,835,470	47,127,403
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	155,100,000	155,100,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي	0.263	0.304
مخفض	0.263	0.304

37- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	227,056,007	250,806,310
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	281,318,758	205,319,866
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(120,430,030)	(74,426,183)
أرصدة مقيدة السحب	(4,688,901)	(4,910,473)
	383,255,834	376,789,520

38- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2015	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
عقود شراء عملات أجنبية	866,107	-	2,995,051	2,995,051	-	2,995,051
المجموع	866,107	-	2,995,051	2,995,051	-	2,995,051
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2014	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
عقود شراء عملات أجنبية	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667
المجموع	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

39- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

	الجهة ذات العلاقة					المجموع 31 كانـــون الأول	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى	2015	2014
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية	5.000.000 *	4,226,577	761,352	-	21,576,099	31,564,028	41,069,163
ودائع	25,570	3,787,553	1,312,377	286,119	1,724,286	7,135,905	3,637,367
التأمينات النقدية	-	10,908	-	-	584,999	595,907	501,882
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :							
كفالات	-	101,685	-	-	236,872	338,557	500,425

						المجموع للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
عناصر قائمة الدخل الموحد:						2015	2014
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
فوائد وعمولات دائنة	424,636	328,129	37,312	-	914,687	1,704,764	1,809,732
فوائد وعمولات مدينة	-	37,040	6,865	19,308	10,983	74,196	281,873

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.5% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 5.125% للدينار (مقابل تامينات نقدية بنسبة 1.75% للدينار) و3% للدولار الأمريكي وأعلى سعر فائدة مقبوضة 11.49% للدينار و3% للدولار الأمريكي على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 4.875% للدينار و0.4% للدولار الأمريكي وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025% للدينار و0.02% للدولار الأمريكي.

* يمثل هذا المبلغ تمويلاً جزئياً لعملية بيع البنك لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل متمثلة في اسهم شركة الإقبال للاستثمار بواقع 984,835 سهم وبسعر السوق بذلك التاريخ والبالغ 13 دينار للسهم، بالإضافة إلى جزء من الاستثمار في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة غير متداولة) بواقع 1,940,000 سهم بالقيمة العادلة لها لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين، علماً بأن الاحتفاظ بهذه الموجودات كان مخالفاً لأحكام المادة رقم (38/أ/1) من قانون البنك المركزي رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته والمتمثلة بتجاوز النسب المسموح بها.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومكافآت	1,966,566	2,172,885
تنقلات وأمانة سر	45,242	48,000
المجموع	2,011,808	2,220,885

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه، كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* **تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:**
- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة .
- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر .
- تزويد مجلس الإدارة والإداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي .

* هذا وتعاقد البنك على شراء مجموعة من الأنظمة الآلية لاحتساب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing وكذلك احتساب متطلبات بازل III.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".
- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبره... الخ).
- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
- تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه مراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول.
- لجان متخصصه للموافقة على الائتمان.

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، وتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 15%، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات 10%.

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية: (السياحة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة،... وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إداريا إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحدّ منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
4- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
9- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
10- تزويد لجنة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية .

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر .
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال .
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك .
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك .
- إعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك .
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك .

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقله ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
2- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
3- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
4- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامـــل معها.
5- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
6- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

كما قام البنك بتأسيس وحدة لتلبية متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال لقانون الـ FATCA ضمن الأسس التالية:
- إعداد واعتماد سياسة التعامل مع قانون الـ FATCA .
- إعداد واعتماد برنامج الامتثال لقانون الـ FATCA .
- تأهيل وتدريب كافة موظفي البنك للتعامل مع متطلبات قانون الـ FATCA .
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام آلي لإدارة متطلبات الـ FATCA .
- تعديل نماذج فتح الحسابات لتلبية متطلبات قانون الـ FATCA .
- وضع آلية لتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

• إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: **الإفصاحات الكمية:**

(40/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).		
	2015	2014
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		
أرصدة لدى بنوك مركزية	173,756,768	197,637,411
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	281,318,758	205,319,866
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	-
التسهيلات الائتمانية :	1,142,237,246	1,100,617,301
للأفـــراد	256,766,599	237,749,056
القروض العقارية	205,942,360	188,653,460
الشركات	530,017,547	610,780,943
الشركات الكبرى	409,992,338	500,656,674
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	120,025,209	110,124,269
للحكومة والقطاع العام	149,510,740	63,433,842
مشتقات أدوات مالية	866,107	750,745
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	227,655,707	451,957,464
الموجودات الأخرى	19,696,706	19,834,128
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد		
كفالات	104,648,914	90,954,592
اعتمادات	45,308,135	47,796,284
قبولات	30,657,185	14,407,378
سقوف تسهيلات غير مستغلة	136,379,535	146,454,657
الاجمالـــي	2,317,525,061	2,275,729,826

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص .

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تفعليتها للائتمان الممنوح أولاً بأول .

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كانون الأول 31 2015						
		الشركات					
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	موجودات أخرى	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	351,543,314	-	174,622,875	526,166,189
مقبولة المخاطر	257,545,788	200,546,466	424,415,343	105,915,579	-	19,696,706	446,306,891	1,454,426,773
منها مستحقة (*):								
لغاية 30 يوم	1,633,070	834,308	4,486,294	1,350,895	-	-	-	8,304,567
من 31 لغاية 60 يوم	478,433	33,235	848,564	540,557	-	-	-	1,900,789
تحت المراقبة	2,115,455	2,793,366	9,721,011	3,964,497	-	-	-	18,594,329
غير عاملة:	17,105,928	5,475,963	41,895,200	16,596,291	-	-	-	81,073,382
دون المستوى	1,389,273	593,771	1,682,720	285,999	-	-	-	3,951,763
مشكوك فيها	1,867,645	1,010,483	864,583	1,115,828	-	-	-	4,858,539
هالكة	13,849,010	3,871,709	39,347,897	15,194,464	-	-	-	72,263,080
المجموع	276,767,171	208,815,795	476,031,554	126,476,367	351,543,314	19,696,706	620,929,766	2,080,260,673
يطرح: فوائد معلقة	(2,528,254)	(590,375)	(4,459,612)	(1,445,040)	-	-	-	(9,023,281)
يطرح: مخصص التدني	(17,472,318)	(2,283,060)	(45,944,604)	(5,006,118)	-	-	-	(70,706,100)
الصافي	256,766,599	205,942,360	425,627,338	120,025,209	351,543,314	19,696,706	620,929,766	2,000,531,292

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2014						
			الشـركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	479,930,806	198,389,486	678,320,292
مقبولة المخاطر	237,297,957	181,224,703	507,098,611	104,071,215	19,834,128	-	218,284,241	1,267,810,855
منها مستحقة (*):								
لغاية 30 يوم	895,132	6,259,069	2,477,293	449,767	-	-	-	10,081,261
من 31 لغاية 60 يوم	175,125	1,227,447	815,912	173,647	-	-	-	2,392,131
تحت المراقبة	2,270,406	3,635,977	15,093,609	8,563,091	-	-	-	29,563,083
غير عاملة:	18,301,949	8,021,684	51,895,300	18,442,092	-	-	-	96,661,025
دون المستوى	2,774,153	292,162	-	107,595	-	-	-	3,173,910
مشكوك فيها	2,284,770	1,029,756	6,135,613	530,414	-	-	-	9,980,553
هالكة	13,243,026	6,699,766	45,759,687	17,804,083	-	-	-	83,506,562
المجموع	257,870,312	192,882,364	574,087,520	131,076,398	19,834,128	479,930,806	416,673,727	2,072,355,255
يطرح: فوائد معلقة	(2,792,647)	(762,950)	(5,805,793)	(1,762,917)	-	-	-	(11,124,307)
يطرح: مخصص التدني	(17,328,609)	(3,465,954)	(45,130,258)	(19,189,212)	-	-	-	(85,114,033)
الصافي	237,749,056	188,653,460	523,151,469	110,124,269	19,834,128	479,930,806	416,673,727	1,976,116,915

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية .

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحقاً في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً، كما ويعتبر حساب الجاري مدين مستحقاً إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوم.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

	31 كانـــون الأول 2015				
		الشـركـــات			
الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	40,043,562	175,213,476	107,481,641	74,028,359	-	396,767,038
تحت المراقبة	674	2,748,959	1,347,306	3,936,695	-	8,033,634
غير عاملة:	1,103,084	4,782,671	22,903,837	10,976,346	-	39,765,938
دون المستوى	28,224	537,998	1,814,300	920,728	-	3,301,250
مشكوك فيها	60,232	835,813	375,518	1,262,120	-	2,533,683
هالكة	1,014,628	3,408,860	20,714,019	8,793,498	-	33,931,005
المجموع	41,147,320	182,745,106	131,732,784	88,941,400	-	444,566,610
منها:						
تأمينات نقدية	12,920,358	33,950	17,732,635	7,913,390	-	38,600,333
عقارية	16,052,513	182,677,306	84,271,617	68,482,274	-	351,483,710
أسهم متداولة	-	-	24,679,606	506,850	-	25,186,456
سيارات وآليات	12,174,449	33,850	5,048,926	12,038,886	-	29,296,111
المجموع	41,147,320	182,745,106	131,732,784	88,941,400	-	444,566,610

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:					
الضمانات	31 كانـــون الأول 2014				
		الشـركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	49,744,588	135,426,097	96,012,119	59,137,189	-	340,319,993
تحت المراقبة	8,353	3,349,231	8,509,204	7,309,671	-	19,176,459
غير عاملة:	3,676,080	5,736,975	26,379,385	12,017,713	-	47,810,153
دون المستوى	358,273	252,738	5,331,479	848,876	-	6,791,366
مشكوك فيها	109,440	927,154	-	419,105	-	1,455,699
هالكة	3,208,367	4,557,083	21,047,906	10,749,732	-	39,563,088
المجموع	53,429,021	144,512,303	130,900,708	78,464,573	-	407,306,605
منها:						
تأمينات نقدية	16,025,115	-	19,441,397	14,218,670	-	49,685,182
عقارية	25,438,447	144,492,115	91,496,580	58,293,083	-	319,720,225
أسهم متداولة	-	-	17,446,389	358,879	-	17,805,268
سيارات وآليات	11,965,459	20,188	2,516,342	5,593,941	-	20,095,930
المجموع	53,429,021	144,512,303	130,900,708	78,464,573	-	407,306,605

1) الديون المُجَدْولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 9,147,883 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (5,239,016 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

يمثل رصيد الديون المُجَدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2) الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 23,839,111 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (37,357,279 دينار كما في 31 كانون الأول 2014).

3) سندات وأسناد وأذونات:			
يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
نوع التصنيف			دينـار	دينـار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A2	5,678,934	5,678,934
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody's	A1	4,309,199	4,309,199
غير مصنف			15,635,000	15,635,000
سندات حكومية أردنية			202,032,574	202,032,574
الإجمالي			227,655,707	227,655,707

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية / البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	126,833,593	46,923,175	-	-	-	-	173,756,768
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	195,591,720	52,553,505	20,642,223	523,998	12,007,312	-	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	-	-	-	-	-	155,000,000
التسهيلات الائتمانية :	989,461,108	152,776,138	-	-	-	-	1,142,237,246
الأفراد	220,729,682	36,036,917	-	-	-	-	256,766,599
القروض العقارية	204,684,571	1,257,789	-	-	-	-	205,942,360
الشركات	479,992,655	50,024,892	-	-	-	-	530,017,547
الشركات الكبرى	373,859,005	36,133,333	-	-	-	-	409,992,338
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	106,133,650	13,891,559	-	-	-	-	120,025,209
الحكومة والقطاع العام	84,054,200	65,456,540	-	-	-	-	149,510,740
مشتقات أدوات مالية	-	866,107	-	-	-	-	866,107
سندات وأسناد وأذونات :							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	177,800,607	49,855,100	-	-	-	-	227,655,707
الموجودات الأخرى	15,423,850	4,272,856	-	-	-	-	19,696,706
الإجمالي للسنة 2015	1,660,110,878	307,246,881	20,642,223	523,998	12,007,312	-	2,000,531,292
الإجمالي للسنة 2014	1,598,709,709	317,401,382	36,370,359	56,766	23,217,724	360,975	1,976,116,915

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي / البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	173,756,768	-	-	-	-	-	-	-	-	-	173,756,768
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	281,318,758	-	-	-	-	-	-	-	-	-	281,318,758
التسهيلات الائتمانية :	155,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	155,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة	2,355,395	184,290,220	258,534,498	139,341,955	43,291,495	15,963,955	66,303,190	9,176,609	273,469,189	149,510,740	1,142,237,246
مشتقات أدوات مالية	866,107	-	-	-	-	-	-	-	-	-	866,107
سندات وأسناد وأذونات :											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	14,988,133	-	10,635,000	-	-	-	-	-	-	202,032,574	227,655,707
الموجودات الأخرى	19,596,202	41,041	51,702	7,761	-	-	-	-	-	-	19,696,706
الإجمالي/ للسنة 2015	647,881,363	184,331,261	269,221,200	139,349,716	43,291,495	15,963,955	66,303,190	9,176,609	273,469,189	351,543,314	2,000,531,292
الإجمالي/ للسنة 2014	478,644,048	222,036,901	244,815,319	169,144,953	21,420,451	17,226,894	83,487,728	25,985,926	270,667,540	442,687,155	1,976,116,915

40/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التاليـــة :

- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة .
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية .
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات ، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.
وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

	31 كانـــون الأول	
	2015	2014
نـوع العملـة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	(20,004,009)	(17,441,672)
جنيه إسترليني	1,071,016	19,130
يورو	(3,590,984)	(4,601,194)
ين ياباني	188,325	39,417
عملات أخرى	(21,491,911)	(7,634,588)
	(43,827,563)	(29,618,907)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها ، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2015		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(400,080)	-
جنيه إسترليني	%2	21,420	-
يورو	%2	(71,820)	-
ين ياباني	%2	3,767	-
عملات أخرى	%2	(429,838)	-
	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	400,080	-
جنيه إسترليني	%2	(21,420)	-
يورو	%2	71,820	-
ين ياباني	%2	(3,767)	-
عملات أخرى	%2	429,838	-

	31 كانـــون الأول 2014		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(348,833)	-
جنيه إسترليني	%2	383	-
يورو	%2	(92,024)	-
ين ياباني	%2	788	-
عملات أخرى	%2	(152,692)	-
	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	348,833	-
جنيه إسترليني	%2	(383)	-
يورو	%2	92,024	-
ين ياباني	%2	(788)	-
عملات أخرى	%2	152,692	-

2- مخاطر العمـلات:

	31 كانـــون الأول 2015		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(1,000,200)	-
جنيه إسترليني	%5	53,551	-
يورو	%5	(179,549)	-
ين ياباني	%5	9,416	-
عملات أخرى	%5	(1,074,596)	-
	31 كانـــون الأول 2014		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(872,083)	-
جنيه إسترليني	%5	957	-
يورو	%5	(230,060)	-
ين ياباني	%5	1,971	-
عملات أخرى	%5	(381,729)	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

	31 كانـــون الأول 2015		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	8,665	2,360,474
بورصة فلسطين	%5	-	320,399
بورصة نيويورك	%5	42,688	-
	31 كانـــون الأول 2014		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	29,759	1,666,414
بورصة فلسطين	%5	-	250,900
بورصة نيويورك	%5	209,808	-

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب	فجـوة إعـادة تسعير الفائدة						
	أقل من شـهر	من شـهر لغاية 3 أشهر	أكثرمن 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
للسنة 2015								
الموجـودات	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	38,334,799	-	-	-	-	7,444,500	188,721,208	234,500,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	220,097,599	11,553,963	-	-	-	-	49,667,196	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	10,000,000	145,000,000	-	-	-	155,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	1,095,828	1,095,828
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	62,655,399	62,655,399
مشتقات أدوات مالية	-	866,107	-	-	-	-	-	866,107
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	99,574,230	195,454,815	145,513,469	215,967,167	230,610,266	255,117,299	-	1,142,237,246
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	32,930,822	9,998,971	78,688,145	63,049,691	42,988,078	-	227,655,707
استثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	25,795,455	25,795,455
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,320,303	3,320,303
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	12,217,573	12,217,573
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	59,558,989	59,558,989
مجموع الموجودات	358,006,628	240,805,707	165,512,440	439,655,312	293,659,957	305,549,877	403,031,952	2,206,221,873
المطلوبـــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	94,802,136	421,201	3,159,000	-	-	-	25,206,693	123,589,030
ودائع عملاء	125,857,355	79,940,273	67,252,528	87,962,492	88,657,336	250,234,688	864,982,291	1,564,886,963
تأمينات نقدية	15,698,289	8,251,579	7,326,749	18,010,730	6,597,664	9,551,712	45,734,429	111,171,152
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,226,165	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	13,197,654	13,197,654
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	-	500,956
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	19,704,999	19,704,999
مجموع المطلوبات	236,357,780	88,613,053	77,738,277	105,973,222	95,255,000	260,287,356	975,052,231	1,839,276,919
فجوة إعادة تسعير الفائدة	121,648,848	152,192,654	87,774,163	333,682,090	198,404,957	45,262,521	(572,020,279)	366,944,954
للسنـــة 2014								
إجمالي الموجودات	417,227,075	223,282,934	210,494,141	448,087,699	333,105,353	200,015,170	357,974,994	2,190,187,366
إجمالي المطلوبات	316,704,820	136,129,690	108,448,412	107,419,704	230,131,203	125,822,704	825,668,781	1,850,325,314
فجوة إعادة تسعير الفائدة	100,522,255	87,153,244	102,045,729	340,667,995	102,974,150	74,192,466	(467,693,787)	339,862,052

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2015					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	51,356,775	375,871	2,614,999	-	32,996,747	87,344,392
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	114,665,305	8,619,012	33,466,253	282,574	42,640,621	199,673,765
مشتقات أدوات مالية	-	-	866,107	-	-	866,107
تسهيلات ائتمانية – صافي	191,143,206	-	2,487,279	-	86,526,422	280,156,907
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	55,489,926	-	-	-	-	55,489,926
موجودات أخرى	2,088,699	439	32,729	38	8,471,293	10,593,198
إجمالي الموجودات	414,743,911	8,995,322	39,467,367	282,612	170,635,083	634,124,295
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	52,185,928	5,451	5,088,091	-	10,237,703	67,517,173
ودائع العملاء	320,017,948	7,866,655	36,818,728	1,646	153,150,673	517,855,650
تأمينات نقدية	23,458,920	40,371	1,162,897	92,641	8,904,870	33,659,699
مطوبات أخرى	39,085,124	11,829	(11,365)	-	19,833,748	58,919,336
إجمالي المطلوبات	434,747,920	7,924,306	43,058,351	94,287	192,126,994	677,951,858
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2015	(20,004,009)	1,071,016	(3,590,984)	188,325	(21,491,911)	(43,827,563)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2015	89,699,325	12,991	3,173,882	1,852,830	13,840,145	108,579,173

	31 كانون الأول 2014					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الموجودات	382,753,131	9,399,562	27,157,970	45,651	164,798,855	584,155,169
إجمالي المطلوبات	400,194,803	9,380,432	31,759,164	6,234	172,433,443	613,774,076
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2014	(17,441,672)	19,130	(4,601,194)	39,417	(7,634,588)	(29,618,907)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2014	82,328,798	166,479	13,910,923	-	61,353,711	157,759,911

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2015	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	116,849,830	3,580,200	3,159,000	-	-	-	-	123,589,030
ودائع عملاء	355,863,716	147,853,782	121,397,937	303,272,202	224,783,530	328,910,179	82,805,617	1,564,886,963
تأمينات نقدية	15,662,250	7,851,450	7,001,549	14,506,262	6,393,726	9,755,649	50,000,266	111,171,152
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,226,165	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	3,306,417	-	9,891,237	-	-	-	-	13,197,654
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	-	500,956
مطلوبات أخرى	6,504,502	5,180,662	5,915,453	90,633	156,909	-	1,856,840	19,704,999
مجموع المطلوبات	498,186,715	164,466,094	147,365,176	317,869,097	231,334,165	339,166,784	140,888,888	1,839,276,919
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	535,409,693	237,369,494	165,512,440	439,655,312	293,659,958	298,105,377	236,509,600	2,206,221,874

31 كانون الأول 2014	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر	أكثر من 3 شهور إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	73,550,697	875,486	-	-	-	-	-	74,426,183
ودائع عملاء	430,562,692	149,710,382	127,583,484	187,283,986	329,987,442	326,763,743	76,581,574	1,628,473,303
تأمينات نقدية	18,653,609	19,155,847	21,705,707	21,881,046	9,839,076	10,876,201	-	102,111,486
مخصصات متنوعة	533,499	1,656,516	240,000	1,405,158	500,764	4,457,006	-	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	3,581,343	-	12,416,962	-	-	-	-	15,998,305
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	-	500,956
مطلوبات أخرى	6,762,787	3,830,717	3,579,210	4,629,130	689,296	528,774	2,224	20,022,138
مجموع المطلوبات	533,644,627	175,228,948	165,525,363	215,199,320	341,016,578	343,126,680	76,583,798	1,850,325,314
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	511,842,122	229,900,742	213,871,042	448,337,699	338,013,496	201,903,271	246,318,994	2,190,187,366

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية – المشتقات المالية/المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل :

31 كانون الأول 2015	الإجمالي	لغاية 3 أشهر
المشتقات للمتاجرة	دينار	دينار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(2,128,944)	(2,128,944)
تدفق داخل	2,995,051	2,995,051
المجموع	866,107	866,107

31 كانون الأول 2014	الإجمالي	لغاية 3 أشهر
المشتقات للمتاجرة	دينار	دينار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(5,263,922)	(5,263,922)
تدفق داخل	6,014,667	6,014,667
المجموع	750,745	750,745

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:	31 كانون الأول 2015			31 كانون الأول 2014		
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	75,965,320	-	75,965,320	62,203,662	-	62,203,662
السقوف غير المستخدمة	136,379,535	-	136,379,535	146,454,657	-	146,454,657
الكفالات	104,648,914	-	104,648,914	90,954,592	-	90,954,592
التزامات رأسمالية	2,123,913	-	2,123,913	1,225,517	-	1,225,517
المجموع	319,117,682	-	319,117,682	300,838,428	-	300,838,428

41- التحليل القطاعي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات .
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- خدمات الوساطة المالية : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2015 دينار	2014 دينار
إجمالي الإيرادات	60,960,113	43,648,671	18,301,921	308,010	2,001,817	125,220,532	124,647,933
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(2,992,623)	(1,078,567)	-	-	-	(4,071,190)	(9,396,842)
نتائج أعمال القطاع	57,967,490	42,570,104	18,301,921	308,010	2,001,817	121,149,342	115,251,091
المصاريف الأخرى	(33,944,272)	(18,372,551)	(2,860,201)	(211,523)	(3,794,617)	(59,183,164)	(55,253,236)
حصة البنك من أرباح شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	2,042
الربح قبل الضرائب	24,023,218	24,197,553	15,441,720	96,487	(1,792,800)	61,966,178	59,999,897
ضريبة الدخل	(8,311,639)	(6,811,849)	(6,625,489)	(291,487)	137,079	(21,903,385)	(15,175,308)
صافي ربح السنة	15,711,579	17,385,704	8,816,231	(195,000)	(1,655,721)	40,062,793	44,824,589
معلومات أخرى						5,669,521	5,669,521
مصاريف رأسمالية	2,559,338	42,284	131,084	2,284	1,899,790	4,634,780	5,131,143
استهلاكات واطفاءات	2,159,656	106,764	401,192	22,544	1,984,672	4,674,828	2,190,187,366
إجمالي الموجودات	405,104,405	767,475,506	960,092,310	2,483,376	71,066,276	2,206,221,873	2,190,187,366
إجمالي المطلوبات	1,312,834,961	354,103,022	120,589,986	302,518	51,446,432	1,839,276,919	1,850,393,814

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك ، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركة التابعة بنك الأردن – سورية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	131,376,085	137,299,275	14,934,679	23,248,413	146,310,764	160,547,688
مجموع الموجودات	1,809,983,454	1,786,289,123	396,238,419	403,898,243	2,206,221,873	2,190,187,366
المصروفات الرأسمالية	3,638,732	5,486,160	996,048	183,361	4,634,780	5,669,521

42- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:	31 كانون الأول 2015		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	161,731,165	72,769,342	234,500,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	279,143,546	2,175,212	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	-	155,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	1,095,828	1,095,828
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	62,655,399	62,655,399
مشتقات أدوات مالية	866,107	-	866,107
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	653,692,992	488,544,254	1,142,237,246
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	121,617,938	106,037,769	227,655,707
استثمارات في شركات حليفة	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	25,795,455	25,795,455
موجودات غير ملموسة	-	3,320,303	3,320,303
موجودات ضريبية مؤجلة	-	12,217,573	12,217,573
موجودات أخرى	5,895,191	53,663,798	59,558,989
مجموع الموجودات	1,377,946,939	828,274,934	2,206,221,873
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123,589,030	-	123,589,030
ودائع عملاء	928,387,637	636,499,326	1,564,886,963
تأمينات نقدية	45,021,512	66,149,640	111,171,152
مخصصات متنوعة	-	6,226,165	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	13,197,654	-	13,197,654
أموال مقترضة	-	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	17,691,250	2,013,749	19,704,999
مجموع المطلوبات	1,127,887,083	711,389,836	1,839,276,919
الصافي	250,059,856	116,885,098	366,944,954

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2014		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	161,279,846	96,970,964	258,250,810
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	-	205,319,866
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	4,855,899	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	47,428,226	47,428,226
مشتقات أدوات مالية	750,745	-	750,745
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	710,071,214	390,546,087	1,100,617,301
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	316,827,528	135,129,936	451,957,464
استثمارات في شركات حليفة	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	27,268,112	27,268,112
موجودات غير ملموسة	-	3,371,359	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة	600,000	19,384,865	19,984,865
موجودات أخرى	9,102,406	61,280,312	70,382,718
مجموع الموجودات	1,403,951,605	786,235,761	2,190,187,366
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74,426,183	-	74,426,183
ودائع عملاء	895,140,544	733,332,759	1,628,473,303
تأمينات نقدية	81,396,209	20,715,277	102,111,486
مخصصات متنوعة	3,835,173	4,957,770	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	15,998,305	-	15,998,305
أموال مقترضة	-	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	18,801,844	1,220,294	20,022,138
مجموع المطلوبات	1,089,598,258	760,727,056	1,850,325,314
الصافـــي	314,353,347	25,508,705	339,862,052

43- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح بالكامل إذا كان رصيد التغير بالسالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 43.414 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانيـــر	
	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
بنود رأس المال الأساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100	155,100
الاحتياطي القانوني	67,717	61,177
الاحتياطي الاختياري	13,710	13,716
احتياطيات أخرى	2,922	2,922
الأرباح المدورة	42,146	27,856
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	777	1,638
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(3,320)	(3,371)
العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات	-	(18,187)
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)	(2,232)
مجموع رأس المال الأساسي	276,820	238,619
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	(11,482)	(10,326)
احتياطي تقييم موجودات مالية	14,934	8,082
احتياطي المخاطر المصرفية	12,646	13,129
يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)	(2,232)
مجموع رأس المال الإضافي	13,866	8,653
مجموع رأس المال التنظيمي	290,686	247,272
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,596,094	1,455,943
نسبة كفاية رأس المال (%)	%18.21	%16.98
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%17.34	%16.39

44- مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيّمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلـــة	طـــريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول 2015	31 كانون الأول 2014				
	دينـــار	دينـــار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
اسهم متوفر لها أسعار سوقية	1,027,058	4,791,339	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	68,770	64,560	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	1,095,828	4,855,899				
عقود آجلة عملات أجنبية	866,107	752,075	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	53,617,466	38,346,292	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	9,037,933	9,081,934	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	62,655,399	47,428,226				
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	5,037,000	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	64,617,334	58,073,200				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة						
عقود آجلة عملات أجنبية	-	1,330	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	-	1,330				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2015 .

ب – **القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:**

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	31 كانون الأول 2015		31 كانون الأول 2014		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	173,756,768	173,763,000	197,637,411	197,642,308	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	281,318,758	281,500,129	205,319,866	205,546,538	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	156,740,544	-	-	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,142,237,246	1,144,815,610	1,041,749,382	1,044,435,648	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	227,655,707	229,740,861	451,957,464	456,371,828	المستوى الثاني
موجودات أخرى	37,373,852	86,260,538	42,387,170	90,930,613	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,017,342,331	2,072,820,682	1,939,051,293	1,994,926,935	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123,589,030	123,735,494	74,426,183	75,004,303	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,564,886,963	1,568,106,070	1,628,473,303	1,634,277,609	المستوى الثاني
تامينات نقدية	111,171,152	111,364,079	102,111,486	102,443,869	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	1,799,647,145	1,803,205,643	1,805,010,972	1,811,725,781	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

45- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	45,308,135	47,796,284
قبولات	30,657,185	14,407,378
كفالات :		
- دفع	28,963,635	30,256,171
- حسن تنفيذ	43,153,376	38,479,204
- أخرى	32,531,903	22,219,217
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	136,379,535	146,454,657
المجمـــوع	316,993,769	299,612,911

ب- التزامات تعاقدية:

	2015	2014
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	2,123,913	993,604
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية	-	231,913
* المجمـوع	2,123,913	1,225,517

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

46- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 49,926,727 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (50,347,871 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 600,801 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 346,924 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

47- أرقام المقارنة

قام البنك خلال الربع الأول من العام 2015 بتصحيح الخطأ المحاسبي المتعلق باحتساب الموجودات الضريبية المؤجلة للشركة التابعة في سورية وذلك بناءً على طلب المصرف المركزي السوري بعكس موجودات ضريبية مؤجلة بواقع 350 مليون ليرة سورية (أي ما يعادل 1,252,483 دينار كما في 31 كانون الأول 2014) على القوائم المالية للشركة التابعة (شركة بنك الأردن - سورية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014. وعليه تم تعديل رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة والأرباح المدورة وحقوق غير المسيطرين في بداية العام 2015 لتعذر تعديل أرقام المقارنة بأثر رجعي.

هذا ويتمثل الأثر المالي لهذا التعديل بما يلي :			
قائمة المركز المالي الموحدة	أول كانون الثاني 2015 دينـــار	التعديلات دينـــار	الرصيد المعدل دينـــار
موجودات ضريبية مؤجلة	19,984,865	(1,252,483)	18,732,382
الأرباح المدورة	82,070,084	(613,717)	81,456,367
حقوق غير المسيطرين	4,116,322	(638,766)	3,477,556

48- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم الماليـة الموحدة للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـة للمعامـلات والترتيبات المستقبلية:

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2010-2012 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (2) و(3) و(8) و(13) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (16) و(24) و(38).

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2011 - 2013 والتي تتضمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(3) و(13) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (40).

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين، توضح هذه التعديلات كيفية توزيع المساهمات المدفوعة من الموظفين أو الأطراف الخارجية والتي ترتبط بخدماتهم على فترات الخدمة.

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة والغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيمية.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة: النباتات المنتجة .	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة ، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة إما بالكلفة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وإما باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة .	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة ، والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني 2016
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012-2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).	أول كانون الثاني 2016

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين ثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول 2010 لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط. كما تم إصدار نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كلاً من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة . إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية: **التصنيف والقياس:** تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت هذه النسخة تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" . ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك إختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة. **التدني:** قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة 2014 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. **إلغاء الاعتراف:** تم اتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	أول كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: الافصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: إفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأول مرة

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15). ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشاة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أوالخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشاة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للإعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: * الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. * الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. * الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة ، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.	أول كانون الثاني 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود الايجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . كما يوفر هذا المعيار نموذجاً محاسبياً موحداً للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستاجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. لقد أتاح المعيار الاستمرارية للمؤجر في تصنيف العقود، إما عقود تشغلية أو تمويلية، وبموجب هذا المعيار فإن محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر بقيت إلى حد كبير كما هي ودون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).	أول كانون الثاني 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) وذلك لمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في القوائم المالية الموحدة للبنك خلال الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك وعقود الإيجار ، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية الموحدة للبنك .

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

2015

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2015

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 70 فرعاً و11 مكتباً للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,818 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	850	فرع الشميساني	20	فرع دير أبي سعيد	7	فرع مأدبا	9
الإدارة الإقليمية	163	فرع الشونة الشمالية	7	فرع رأس العين	8	فرع ماركا	11
فرع أبو علندا	10	فرع الصويفية	11	فرع سحاب	7	فرع مرج الحمام	9
فرع أبو نصير	8	فرع الطرة	4	فرع سيتي مول	12	فرع معان	6
فرع إربد	15	فرع العقبة	12	فرع ش. الثلاثين- إربد	11	فرع وادي السير	7
فرع الأزرق الشمالي	7	فرع الفحيص	9	فرع ش. الحرية/ المقابلين	10	فرع عمان	7
فرع البيادر	9	فرع القويسمة	12	فرع ش. الحصن	9	فرع الخليل	20
فرع الجاردنز	19	فرع الكرك	8	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع الإرسال	7
فرع الجامعة الأردنية	7	فرع المحطة	9	فرع ش. المدينة المنورة/	9	فرع الرام/ رام الله	7
فرع الجبل الشمالي	7	فرع المدينة الرياضية	9	تلاع العلي		فرع العيزرية/ القدس	7
فرع الجبيهة	11	فرع المطار	4	فرع ش. اليرموك/	7		
فرع الجيزة	9	فرع المفرق	11	النصر		فرع النصر	12
فرع الخالدي	6	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	7	فرع ش. إيدون	7	فرع بيت لحم	10
فرع الدوار الأول	11	فرع المنطقة الصناعية/	7	فرع ش. حكما/ إربد	8	فرع جنين	20
فرع الدوار الثالث	9	البيادر		فرع ش. فيصل/ الزرقاء	10	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	5
فرع الرابية	6	فرع النزهة	8	فرع ش. مكة	11		
فرع الرصيفة	8	فرع الهاشمي الشمالي	9	فرع صويلح	10	فرع رام الله	23
فرع الرمثا	7	فرع تاج مول	11	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع رفيديا	5
فرع الرونق	9	فرع جبل الحسين	12	فرع طارق	10	فرع طولكرم	8
فرع الزرقاء	8	فرع جبل اللويبدة	9	فرع عبدون	12	فرع غزة	13
فرع الزرقاء الجديدة	7	فرع جرش	10	فرع عجلون	9	فرع قباطية	7
فرع السلط	8	فرع خلدا	11	فرع الوحدات	12	فرع نابلس	22
فرع السوق التجاري	8	فرع درة خلدا	10	فرع كفرنجة	5		

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

362.2 مليون دينار كما في 2015/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن - سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	208 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع ش. بغداد** دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع أبو رمانة** دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 15 **فرع العباسيين** دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلية فادي عبدالنور هاتف: 00963-11-4645322 فاكس: 00963-11-4645326 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع جرمانا** ريف دمشق– جرمانا – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-11-22911221 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حرستا** (مغلق مؤقتاً) ريف دمشق – حرستا – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع صحنايا** (مغلق مؤقتاً) ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963 - 11 - 63900333 فاكس: 00963 - 11 - 8140614 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع ش. الفيصل/ حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع البارون/ حلب** حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع العزيزية/ حلب** حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 **فرع الحمدانية/ حلب** (مغلق مؤقتاً) حلب – الحمدانية – فندق المارتيني هاتف: 00963-21-5120152 فاكس: 00963-21-5120156 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 فاكس: 00963-41-456768 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 13 **فرع حمص** حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220605 فاكس: 00963-31-2222305 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع طرطوس** طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان – ش. مكة – بناية رقم: 165 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	2 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

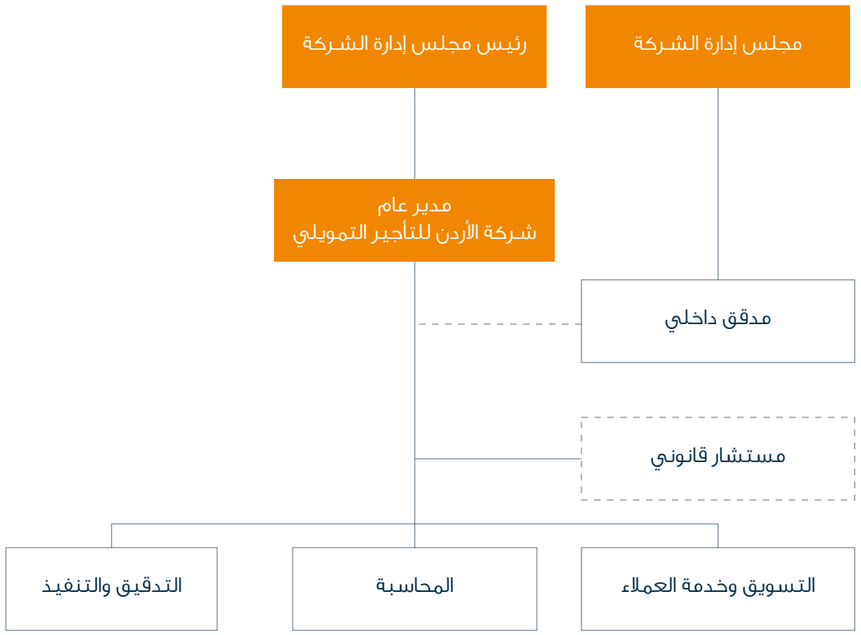

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبدالحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب. 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

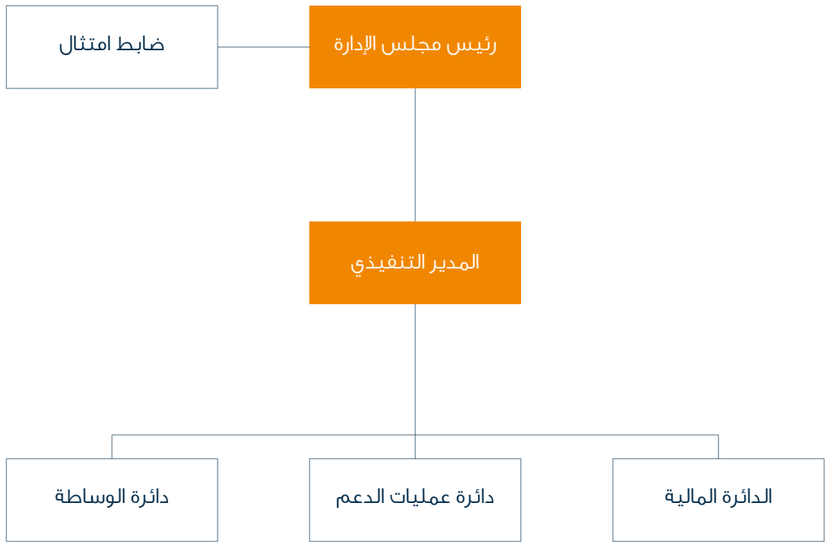

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 **تاريخ العضوية:** 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان من سنة 2000 – 2004.
- مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 – 1997.
- مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 – 1976.
- نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 – 1974.
- مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 – 1970.
- رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 – 1969.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ 1993 ولغاية تاريخه.
- مدير شركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي /غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:

- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ تشرين الثاني 2014.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمّان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 – 2006.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية.
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 **تاريخ العضوية:** 2011/6/16

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.
- عضو في المحكمة الدولية اعتباراً من 2012/1/6 حتى تاريخه.
- يملك خبرة عملية واسعة في المجالات التالية:
  - إدارة عمليات الاندماج لشركات السوق للأردن والشركات العالمية.
  - إدارة الاستثمارات الخاصة والعمليات المتعلقة بالأسهم وإعادة هيكلتها.
  - إدارة الأسهم الخاصة والشركات ذات رؤوس الأموال الاستثمارية المؤثرة.
  - إدارة المشاريع المشتركة.
  - عضو في عديد من غرف التحكيم الدولية.
  - إدارة التعاملات والاستشارات المصرفية الخاصة على عدة مستويات من ضمنها البنوك السويسرية الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتعامل الخاص بموضوع Family Trust.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك م.ع.م.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو هيئة مديرين/ شركة راية للطيران.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للاستثمارات الخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة السيطرة للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الجمان للاستشارات.
- رئيس هيئة مديرين شركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار – ممثل لشركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- عضو هيئة مديري شركة منتجع ماعين الأردنية. ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان المميز للاستثمارات السياحية.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 2006 ولغاية تاريخه.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية تاريخه.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 –1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السـيد حسام راشد رشاد مناع

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 ولغاية تاريخه.
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار2011 – أيار2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، من تموز1994 – أيار2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي – فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life – سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 – حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

السيد محمد أنور مفلح حمدان

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو

مساعد المدير العام التنفيذي /إدارة قطاع الأعمال

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 **تاريخ التعيين:** 2015/10/1

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع الأعمال في بنك الأردن منذ 2015/10/1 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2014/12/7 – 2015/7/26.
- مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن من 2013/3/1 – 2014/12/6.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن من 2005/5/3 – 2013/2/28.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 - 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد صالح رجب عليان حماد

مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر

أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 2015/7/27

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن من 2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر من 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 12/1/ 1994 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية : CCO, CORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة شركة البنك الإسلامي العربي.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي

مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 **تاريخ التعيين:** 2014/4/9

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة اقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت / الكويت.

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الأسواق العالمية من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام / عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام / أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988– 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 – 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيدة رباب جميل سعيد عبادي
المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1963/12/10 تاريخ التعيين: 2015/9/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry/ بريطانيا.
- بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد/ العراق.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2015/9/7 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 – 2015/7/7.
- قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية 2015/1/31.
- رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من 2006/9 – 2009/8.
- رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من 2004/9 – 2006/8.
- عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها – مديرة منتج الموارد البشرية – من 2000/10 – 2002/8.
- عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة من 1999/7 – 2000/10.
- عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفترة من 1996/9 – 1999/5
- عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفترة من 1991/4 – 1996/8
- عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفترة من 1988/11 – 1990/11.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
  - المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 ولغاية تاريخه.
  - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 – 2009/1/10.
  - مدير فرع عمّان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.
  - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمّان من 1987/1/1 – 1994/10/30.
  - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
  - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
  - حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 تاريخ التعيين: 2015/7/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/1 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 – 2015/5/3.
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 – 2015/2/28.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.
- مسؤول ثاني في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمان من سنة 1994 – 1998.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت/ فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2015/1/1 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2014/12/31.
- مساعد مدير إقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين: 2007/10/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 – نيسان 2013.
- مدير مراجعة الائتمان (الإقراض المتخصص) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 – تشرين الأول 2007.
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تشرين الاول 2004 – حزيران 2005.
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 – تشرين الأول 2004.
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الأول 2002 – أيلول 2003.
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992 – 2002/10.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2007/6/6

الشهادات العلمية:
- بكالوريس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 ولغاية تاريخه.
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمّان من سنة 2002 – 2007.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية/الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن من 2014/6/1 - 2015/9/22.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.
- ضابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك القاهرة عمان من 2009 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.
- حاصلة على شهادات مهنية: CAMS, CACM.

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير الدائرة المالية بالوكالة

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين: 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير الدائرة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية تاريخه.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الاول 2011 – تشرين الثاني 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي – شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2015 والمقارنة مع السنة السابقة 2014 هي كما يلي:

*حالة الأسهم 2015 (مرهونة كلياً أو جزئياً)

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2015	النسبة 2015	المستفيد النهائي من الأسهم 2015	حالة الأسهم 2015*	عدد الأسهم 2014	النسبة 2014
البنك التجاري الأردني	الأردنية	-	-	-	-	-	-
السيد محمد سميح عبدالرحمن محمود بركات	الأردنية	1,837,783	%1.18	-	-	1,492,500	%0.96
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	الأردنية	1,898,325	%1.22	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-	1,898,325	%1.22
الفاضلة مها نصري خليل ناصر	الأردنية	1,997,532	%1.29	نفسها	-	-	-
السيد قاسم عبدول ارشيد ارشيد	الإسبانية	2,168,013	%1.39	نفسه	مرهونة جزئياً (2,148,836)	3,373,227	%2.17
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	3,035,814	%1.96	نفسه	-	3,035,814	%1.96
الفاضلة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	4,345,721	%2.80	نفسها	-	4,345,721	%2.80
السيد رفيق بن محمد بن رشيد عبد القادر	السعودية	4,947,140	%3.19	نفسه	-	4,947,140	%3.19
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	6,230,027	%4.02	نفسه	-	6,230,027	%4.02
المصرف الليبي الخارجي	الليبية	7,050,000	%4.55	-	-	7,050,000	%4.55
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	الأردنية	9,489,347	%6.12	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-	9,489,347	%6.12
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	15,328,427	%9.88	ليث بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون لانا بنت غيث بن رشاد فرعون	مرهونة جزئياً (4,200,000)	15,328,427	%9.88
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	الأردنية	19,958,077	%12.87	توفيق شاكر فاخوري نجمت توفيق فاخوري	-	19,958,077	%12.87
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	الأردنية	36,286,204	%23.4	نفسه	مرهونة جزئياً (12,095,293)	36,286,204	%23.4

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2015 (صفحة 20).

6. لا يوجد اعتماد على مورّدين محدّدين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

– ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 168).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) (صفحة 109).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 110).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 111).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	77	9	-	3
دبلوم عالي	7	1	-	-
بكالوريوس	1,237	148	1	4
دبلوم	255	27	-	-
ثانوية عامة	66	11	-	-
دون الثانوية	174	12	1	1
المجموع	1,818	208	2	8

ج- برامج التدريب لسنة 2015 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	384	7,171
الدورات الخارجية	44	83
المجموع	**428**	**7,254**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية/مصرفية	172	3,185
إدارة المخاطر والامتثال	66	1,691
مهارات سلوكية/إدارية	52	896
التسويق ومهارات البيع	87	1,175
حاسوبية	3	3
شهادة مهنية	5	8
مالية وتدقيق	2	3
قانونية	3	4
أخرى	38	289
المجموع	**428**	**7,254**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 139)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

- مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

- مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغطاة.

- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

- مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2015:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2015.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2015 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2011 - 2015:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2011 - 2015) المبلغ بآلاف الدنانير						
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	%15	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	%15	-	2.30
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	%15	-	2.50
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	%20	-	2.65
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	%20	44,900	2.60

2015	التوصية بتوزيع 44.9 مليون دينار/سهم

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2015:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2015	2014
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%11.70	%14.44
2	العائد على رأس المال	%26.33	%30.39
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.86	%2.21
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	19,677 دينار	21,898 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.08	%5.76
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.95	%1.41
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.13	%4.34
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%5.94	%7.21

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2016 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	142,515
بنك الأردن – سورية	18,954
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	1,749
المجموع	168,464

كما بلغت أتعاب الاستشارات الأخرى لمدققي الحسابات 21,166 دينار لسنة 2015.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2015	عدد الأسهم 2014
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	أردنية	5,000	7,050
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	50,000	-
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	6,496
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	6,473
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	6,334
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	1,456
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	2,838
الدكتور عبد الرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	952,000	950,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	205,000	205,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	107,050
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	5,000
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	544,494	493,308
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	14,100	14,100
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,958,077
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	15,328,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30 عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2015/7/30	أردنية	5,130	-
السيدة دينا محمد إبراهيم القاق	الزوجة	أردنية	51	-
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30	أردنية	5,000	-
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30	أردنية	5,000	-
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/14	أردنية	8,796	8,196
السيدة شذا عبد المجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	24,211	19,983
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	44,604	35,303
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,088	7,505
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	8,952	6,489
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/23	أردنية	316,414	316,414
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/7/30	أردنية	8,197	8,197

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2015	عدد الأسهم 2014
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع الأعمال	أردنية	115,000	110,000
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	28,755	23,755
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	4	4
سلين ناصر مصطفى خريشي	الأبناء	أردنية	1,000	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	28,655	23,655
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	88,537	86,600
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	أردنية	-	7,180
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	36,000	24,000
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة الائتمان	أردنية	14,570	10,230
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	8,000	4,000
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	2,290	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير الدائرة المالية بالوكالة	أردنية	-	-
الفاضلة شيرين أحمد هويمل كريشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات لغاية 2015/12/2	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2015 و2014:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2015	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2014
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	شركة شاكر فاخوري وشركاه	25,227	-
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه / محامون	-	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	8,600	8,600
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/14	شركة التوفيق انفستمنت هاوس- الأردن	8,483	2,983
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/23	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2015	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2014
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة	شركة الميادلة للاستثمارات	-	-
		شركة المدن العشرة للاستثمارات	-	-
		شركة العائلة المتكاملة للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الرشاد للاستثمارات الصناعية	-	-
		شركة الحواس الست للسياحة والسفر	-	-
		شركة تريادة للاستثمارات الدولية	-	-
		شركة مكاسب الدولية للاستثمار	-	-
		شركة الأردن ديكابولس للأملاك	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2015:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	400,176	30,000	295,664	725,840
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	30,000	5,000	35,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30 عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية 2015/7/30	-	30,000	5,000	35,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30	-	12,500	-	12,500
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2015/7/30	-	12,500	-	12,500
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/14	-	13,682	5,000	18,682
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة لغاية 2015/6/23	-	19,380	5,000	24,380
المجموع		400,176	328,062	345,664	1,073,902

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2015:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع الأعمال	179,764	73,024	-	252,788
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	92,749	25,756	15,242	133,747
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	86,000	25,800	-	111,800
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	166,368	54,915	-	221,283
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	73,901	24,759	-	98,660
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المديرالتنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	69,290	17,897	-	87,187
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	41,767	15,064	-	56,831
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	91,936	-	-	91,936
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة الائتمان	77,824	30,551	-	108,375
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	37,504	7,547	-	45,051
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	24,094	5,837	-	29,931
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير الدائرة المالية بالوكالة	25,562	-	-	25,562
الفاضلة شيرين أحمد هويمل كريشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات لغاية 2015/12/2	22,022	5,795	-	27,817
المجموع		**988,781**	**286,945**	**15,242**	**1,290,968**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 573.9 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم القوات المسلحة الأردنية	100,000
دعم مبادرة بنك الأردن التعليمية/ اتفاقية الشراكة مع "حكايات سمسم"	51,770
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	51,700
تبرع المتحف الوطني للأطفال	50,000
منحة دراسية لطالب في King's Academy	28,360
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	25,000
دعم الجمعية الخيرية الشركسية	25,000
دعم مركز الحسين للسرطان	25,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	141,353
دعم التعليم	35,508
دعم الأنشطة الثقافية	12,979
دعم الأنشطة البيئية	8,086
دعم الأنشطة الرياضية	7,700
متفرقات	11,421
المجموع	**573,876**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لقد أوكل البنك لشركته التابعة "شركة تفوّق للاستثمارات المالية" مهمة إدارة محفظة استثمارية للبنك مقابل أتعاب إدارة سنوية. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث قام البنك بتنفيذ حملة تشجير في منطقة عيرا في السلط وبليلا في جرش مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة، بهدف زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر في الأردن. كما قام البنك بتقديم الدعم المادي للجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق بهدف الحفاظ على سلامة المواطنين ونشر التوعية المرورية. هذا بالإضافة إلى دعمه لجمعية البيئة الأردنية من خلال المساهمة في طباعة تقويم سنة 2016 ضمن مسابقة الرسم البيئي التي أطلقتها الجمعية في المدارس الحكومية.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

عملاً برسالة وأهداف البنك الاستراتيجية تجاه البيئة والمجتمع، فقد استمر البنك في خدمة المجتمع المحلي ورعاية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والخيرية وتقديم الدعم للعديد من الهيئات الخيرية والتطوعية، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم والرياضة والأنشطة الإنسانية. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم"، كما أطلق البنك صندوق المنح الجامعية عن طريق تقديم 32 منحة دراسية للطلبة المميزين، وقام البنك بتدريس 10 طلاب من خلال منحة جامعية بالتعاون مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.

كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة السابعة على التوالي، وذلك من خلال الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. بالإضافة إلى تقديم منحة دراسية لطالب في مدرسة king's Academy، ودعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني. كما قام البنك بتقديم الدعم للقوات المسلحة الأردنية وحرس الحدود لحماية وأمن الوطن، واستمر البنك في تعزيز دوره في الاهتمام بفعاليات المجتمع من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية ودعم الأعمال التي تقوم بها.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2015

البيانات المالية السنوية 2015 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2014، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 40).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2015 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2016.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2015 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية*	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات*	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	

*نظراً لارتباط السيدين عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس وهيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2015، فإن توقيعهما لم يظهرا في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2015.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدير الدائرة المالية بالوكالة
هاني حسن محمود منسي

الحاكمية المؤسسية

التزام البنك بدليل الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

وقد قام البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (58/2014) تاريخ 2014/9/30. هذا ويتضمن التقرير دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، بالإضافة للتعامل مع الجمهور، عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي :

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. أن تكون المهام والمسؤوليات المنوطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرّة من مجلس الإدارة، وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (58/2014) تاريخ 2014/9/30، يسعى البنك للعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه.

مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث وتم تصويب أعضاء المجلس وفقاً لذلك، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2015 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	8	24,278
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب الرئيس	8	-
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	6	3,905,363
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	8	100,080
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	7	-
السيد " شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	8	66,972
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	7	-
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	2	6,657
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	6	-
السيد حسام راشد رشاد مناع اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	3	-
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	2	56
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7	-

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري لغاية تاريخ 2015/6/14

السيد جان جوزيف عيسى شمعون لغاية تاريخ 2015/6/23

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة لغاية تاريخ 2015/7/30

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال، واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

تتألف لجنة التدقيق من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	8
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	8
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	2
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

السيد جان جوزيف عيسى شمعون لغاية تاريخ 2015/6/23

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2015 (8) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	2
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	2
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	2
السيد حسام راشد رشاد مناع اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	2
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

السيد جان جوزيف عيسى شمعون لغاية تاريخ 2015/6/23

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس لغاية 2015/7/27

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2015 (2) مرة.

- لجنة إدارة المخاطر والامتثال

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	5
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	6
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	2
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

السيد جان جوزيف عيسى شمعون لغاية تاريخ 2015/6/23

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2015 (6) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً	35
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	43
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	38
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	5
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	18
السيد حسام راشد رشاد مناع اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	20
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		43

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس لغاية 2015/7/27

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2015 (43) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	رئيساً	15
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	17
السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/7/30	عضواً	7
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	14

السيد يحيى زكريا محمد القضماني لغاية تاريخ 2015/7/27

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2015 (17) مرة.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

جـ. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلةٌ لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

ط. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ي. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ك. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ل. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل ، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمان SME، دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة. هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance):

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51/2010) تاريخ 2010/11/23، وتأسيس وحدة متخصصة تُعنى بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تأسيس وحدة متخصصة لتلبية متطلبات الامتثال لقانون الضريبة الامريكي FATCA ووحدة أخرى تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

جـ. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

هـ. تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

و. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلبية متطلبات الـ FATCA، إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (56/2012) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

دليل الحاكمية المؤسسية
(التحكّم المؤسسي)

المحتويات

أولاً - المقدمة	144
التعريفـــــات	144
الرؤية والرسالة	145
قيمنا الجوهرية	145
- منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	145
- نطاق الحاكمية المؤسسية	146
ثانياً - المحور الأول - (مجلس الإدارة)	147
1- مبادىء وأحكام عامة	147
2- شروط عضوية مجلس الإدارة	147
3- تشكيلة مجلس الإدارة	147
4- رئيس مجلس الإدارة	148
5- مسؤوليات مجلس الإدارة	148
6- مجموعة بنك الأردن	150
7- لجان مجلس الإدارة	150
• لجنة التدقيق	150
• لجنة الترشيحات والمكافآت	151
• لجنة إدارة المخاطر والامتثال	152
• لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	153
• اللجنة التنفيذية	153
8- اجتماعات مجلس الإدارة	154
9- أمانة سر مجلس الإدارة	154
10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	154
ثالثاً - المحور الثاني - (الإدارة التنفيذية العليا)	155
- شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	155
- متطلبات تعيين المدير العام للبنك	155
- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	155
رابعاً - المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	156
خامساً - المحور الرابع (البيئة الرقابية)	156
1- التدقيق الداخلي	157
2- التدقيق الخارجي	157
3- إدارة المخاطر	158
4- الامتثال	158
5- التقارير المالية	158
6- السلوك المهني	158
سادساً - المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	159
سابعاً - المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	159
ثامناً- المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	161

المقدمة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبنّاها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنّي الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد اخذ على نفسه التزاماً، أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة، بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهّل المحفّز، نعظم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

1- التعريفـــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجّه ويُدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفّر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك.
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين، المساهمين، الموظفين، الدائنين، العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك مقابل أجر في إدارة العمل اليومي للبنك.
عضو مستقل	عضو مجلس الإدارة الذي تتوفّر فيه الشروط التالية : - أن لا يكون قد عمل عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة من تاريخ نفاذ هذه التعليمات. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة من تاريخ نفاذ هذه التعليمات. - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك، وأن لا يكون قد عمل شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك، أو ممثلاً لمساهم رئيسي، أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة، أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها، أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لايقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2- الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية

أن نكون بنكاً رائداً في الأردن وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم وبناء علاقة متميزة معهم.

2.2 الرسالة

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء بحيث نبقى على الدوام البنك المفضّل لديهم، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدم المجتمع.

3- قيمنا الجوهرية

3.1 النزاهة

تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2 الشفافية

الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3 الابتكار

السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى، والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4 العمل الجماعي

العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5 الانتماء

الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6 الريادة

العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7 خدمة المجتمع

تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها، والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4- منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمَكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني، بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1 مفهوم الحاكمية

تعرّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات، وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما إنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الفضلى، وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2 المبادئ الأساسية

ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادىء الأساسية التالية:

4.2.1 العدالة

العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك، بالإضافة إلى السلطات الرقابية، وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2 الشفافية

الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3 المسؤولية

تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين، إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة، وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4 المساءلة

إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين، فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة، إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5 الرقابة

وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك، من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده، وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6 المحيط الأخلاقي

بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5- نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكّم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكّم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكّم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1 التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمه لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د- قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ه- تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2014/58) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
و- قانون التجارة الأردني.
ز- ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2 المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

وهذا سيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.
وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة):

1- مبادئ وأحكام عامة:

1.1- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل، ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة، بما في ذلك توجّه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

1.2- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف، وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

1.3- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.

1.4- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية، والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

1.5- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.

1.6- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

1.7- للبنك المركزي الحق فيما يلي:

1.7.1- تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.

1.7.2- دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أية أمور تتعلق بعملهم.

1.7.3- استدعاء اي مرشح لشغل عضوية مجلس الإدارة لإجراء مقابلة في الحالات التي يراها ضرورية.

1.7.4- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.

1.7.5- اعتبار اي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

1.7.6- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنّه لا يحقق أيّاً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة، كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة، فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

2.1- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.

2.2- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأيّة عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور، أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية، أو بالإفلاس ما لم يردّ له اعتباره.

2.3- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.

2.4- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

2.5- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات البنك.

2.6- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءٌ في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.

2.7- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.

2.8- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.

2.9- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المنوطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرّة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

4.4.1- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلّمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

4.4.1.1- البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.

4.4.1.2- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.

4.4.1.3- الأوضاع المالية للبنك.

4.4.1.4- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

4.4.2- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثله.

4.4.3- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

4.4.4- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.

4.4.5- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4.6- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

4.4.7- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

4.4.8- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

4.4.9- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

4.4.10- التاكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامها، وجدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع، ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

4.4.11- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

4.4.12- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

4.4.13- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

4.4.14- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

4.4.15- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.7- تعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة.

5.8- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

5.9- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.10- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5.11- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.12- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5.13- التأكد من أن البنك يتبنى مبادارت اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5.14- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

5.14.1- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .

5.14.2- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.15- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.16- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

5.16.1- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها، واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات، واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.

5.16.2- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال، وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.17- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة، والالتزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.18- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

5.18.1- مجلس الإدارة

5.18.2- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.

5.18.3- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.19- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشىء بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.20- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.21- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.22- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتقييمه داخل البنك.

5.23- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق .

5.24- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطاؤهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكّنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.25- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفه أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.26- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.27- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

5.28- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.29- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.30- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.31- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربّة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.32- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.33- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة.

5.34- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي.

5.35- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي.

5.36- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.37- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة، وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، .... الخ. أو لرئيس مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكّل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1- تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2- مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.

7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، أخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.

7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق.

7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

7.1.2.30- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1- تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

7.2.2- مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.

7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ اي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

7.2.2.2.1- أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس.

7.2.2.2.2- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له.

7.2.2.2.3- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

7.2.2.2.4- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

7.2.2.2.5- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

7.2.2.2.6- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

7.2.2.2.7- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.

7.2.2.2.8- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال اعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:

7.2.2.5.1- وضع أهداف محددة.

7.2.2.5.2- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.

7.2.2.5.3- تحديد مؤشرات أداء رئيسه (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.

7.2.2.5.4- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.

7.2.2.5.5- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.5.6- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.

7.2.2.5.7- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.

7.2.2.5.8- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر والامتثال

7.3.1- تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك. هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغّرة بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

7.3.2- مهام اللجنة :

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية البنك لمتطلبات الـ FATCA .

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1- تشكيل اللجنة:

لتنفيذ أحكام هذا الدليل تشكل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى .

7.4.2- مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليــة:

7.4.2.1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.

7.4.2.2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.

7.4.2.3- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.

7.4.2.4- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.

7.4.2.5- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.

7.4.2.6- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.

7.4.2.7- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.

7.4.2.8- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

7.4.2.9- إقرار دراسة جدوى عملية التفرغ الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.

7.4.2.10- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.5- اللجنة التنفيذية:

7.5.1- تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

7.5.2- مهام اللجنة

7.5.2.1- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.

7.5.2.2- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.

7.5.2.3- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.

7.5.2.4- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

7.5.2.5- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.

7.5.2.6- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:

8.1- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.

8.2- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.

8.3- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.

8.4- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

8.5- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.

8.6- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.

8.7- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.

8.8- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.

8.9- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

9.1- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.

9.2- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها، وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.

9.3- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.

9.4- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.

9.5- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.

9.6- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.

9.7- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع له للبت فيها.

9.8- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم طرحها في اجتماع سابق.

9.9- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

9.10- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

9.11- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنّب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك، فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك.
وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي :

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية

1.1.1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

1.1.2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.

1.1.3- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.

1.1.4- أن تكون لدية خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

1.2.1- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.

1.2.2- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية.

1.2.3- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

2.1- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.

2.2- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.

2.3- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.

2.4- يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

2.5- على المدير العام العمل على ما يلي:

2.5.1- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك، وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

2.5.2- تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقارير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة، والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.

2.5.3- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.

2.5.4- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.

2.5.5- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

2.5.6- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

2.5.7- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.

2.5.8- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.

2.5.9- إدارة العمليات اليومية للبنك.

2.5.10- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.

2.6- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك، وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:

3.15.1- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.

3.15.2- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.

3.15.3- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.

3.15.4- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.

3.15.5- أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.

3.15.6- أن تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.

3.15.7- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.

3.15.8- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أيّة مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1- التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة، وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.
وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.

1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.

1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.

1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2- السياسات:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات، وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting)، وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
  - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
  - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
  - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
  - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
  - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).
- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.

1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.

1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.

1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:

2.1- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.

2.2- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

2.3- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عين من أجلها.

2.4- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه، على أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.

2.5- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.

2.6- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.

2.7- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

2.8- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

3.2.1- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.

3.2.2- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

3.2.3- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

3.2.4- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

3.2.5- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

3.2.6- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.

3.2.7- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك، النوعية والكمية وبشكل منتظم.

3.2.8- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

3.2.8.1- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

3.2.8.2- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

3.2.8.3- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافآتها بشكل كاف هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية: (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

6.2.1- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.

6.2.2- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.

6.2.3- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.

6.2.4- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

6.2.5- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.

6.2.6- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:

6.2.6.1- أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.

6.2.6.2- أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).

6.2.7- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين):

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فاعلية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك، وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد، كما سيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم، وبعد إعطاء مهلة كافية، الحق في طلب معلومات عن البنك، ولن يتم رفض الطلب ما لم يكن هناك ما يعرّض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والمشاركة في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:

2.1- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.

2.2- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.

2.3- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.

9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.

10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح):

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقه التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطـاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ، علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، على أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.

4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي، أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:

4.1- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.

4.2- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.

4.3- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.

4.4- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

4.5- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).

4.6- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة.

6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:

7.1- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.

7.2- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم لا، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لاي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

7.3- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

7.4- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

7.5- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.

7.6- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

7.7- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.

8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.

9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.

10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

الإفصاح والشفافية

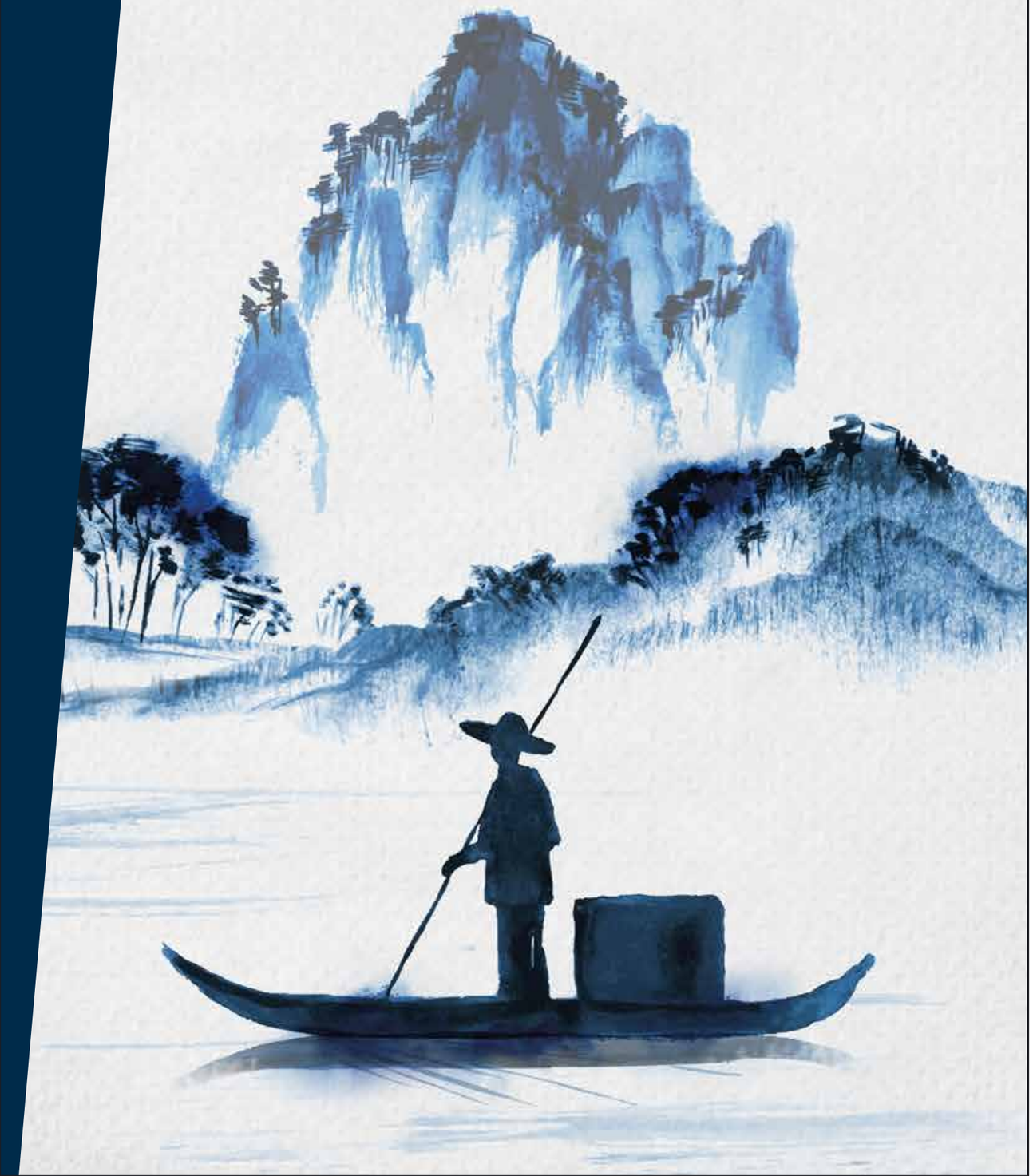

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

1. تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2. مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديدة من السلطات الرقابية...الخ).
3. ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4. ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

شبكة فروع بنك الأردن

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال. هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (06-5692572)، أو الرقم المجاني (080022335) .
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - الفاكس 06-5600918.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذه في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2015 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية، أسعار الفوائد والعمولات والرسوم، سلوك التعامل المهني، البطاقات الائتمانية والحوالات، العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الائتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجموع
191	32	264	117	482	1,086

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ .
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. مكة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل

هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة

هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب

هاتف: 4025694 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز

هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّه
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب
فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن
مكتب حدود جابر/ القادمين*
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين*
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين*
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة*
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري/ المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ القادمين والمغادرين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين
الإدارة الإقليمية/ رام اللّـه/ البيرة
هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام اللّـه/ ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. نابلس
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيديا/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

*تم تعليق العمل مؤقتاً في هذه المكاتب نظراً للظروف الأمنية في أماكن تواجدهم.